الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي ولبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :العلوم الاقتصادية فرع : العلوم الاقتصادية

رقم :..... تخصص: اقتصاد التأمينات

مذكـــــرة مقـــدمـة لـــــنيل شهـــــادة المـــــاستر أكاديمـــــــي

إعداد الطالب:

زابي المختار

تحت عنوان

دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي

دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية المسيلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.سعودي عبد الصمد	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
د.بن لخضر السعيد	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
د.بوخرص عبد الحفيظ	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018م

شكر وعرفان:

الحمد لله أولاً حمداً طيباً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والحمد لله ثانياً على نعمه الكثيرة وآلائه الجليلة، والحمد لله ثالثاً الذى أكرمني بكمال الصحة وأتم العافية على إكمال هذا الجهد المتواضع، بإشراف الأستاذ بن لخضر سعيد و الذي أتقدم اليه بالشكر الجزيل على رعايته الكريمة وأتمني من الله أن يجعلها في ميزان حسناته .

وأسعد بتقديم الشكر الى أسرتي الكريمة التي وفرت لي كل سبل الراحة إنجاز هذا العمل، والى المستثمرين الفلاحيين والذين كانوا هم عصب هذا البحث ولولاهم لما تم هذا المشروع وأتمنى من الله أن يكون التأمين الزراعي عليهم برداً وسلاماً من الكوارث الزراعية وتنمية لمشاريعهم

مقدمـــــة

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي إحدى الركائز الهامة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية، لذا فقد دأبت معظم دول العالم إلى تنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى النهوض بالإنتاج الزراعي من أجل توفير الاحتياجات الغذائية في الأسواق المحلية وللعالمية، غير أن هذا القطاع واجه تقلبات شديدة على المستوى الإنتاجي نظرا لتعرضه لكثير من الأخطار والكوارث الطبيعية مثل :البرد، الصقيع، الحرارة الشديدة، الجفاف، العواصف، الحريق والإصابة بالآفات والحشرات...إلخ مما يحتم انخفاض الإنتاج والعائد المتوقع منها، وبدوره يؤدي إلى انخفاض المداخيل الزراعية للمنتجين المزارعين، والحد من حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وقد يدفع بعضهم للخروج من حلقة الإنتاج وبالتالي ضعف الدور التنموي الذي يقوم به قطاع الزراعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن البحث والسعي وراء الوسائل التي من شأنها حماية المزارعين عن طريق تبني آليات فاعلة في تسيير المخاطر الزراعية أسفر عن ظهور التأمين الفلاحي .هذا الأخير الذي قدم إلى سوق التأمين نوع جديد من المنتجات، إلا أن الإحصاءات أظهرت أن الكثير من المزارعين في العالم لا يتمتعون بأي نوع من الحماية سوآء كان التأمين الفلاحي أو غيره .ولا يغفل الدور الذي يمكن أن يؤديه التأمين الفلاحي للمزارع من حيث بحث الأخطار التي يتعرض لها المزارع وتوفير التأمينات التي تعمل على الحد من الآثار السلبية لهذه الأخطار من خلال تعويضهم عن الخسائر الناجمة عنها، إذ يظهر ذلك كله حاجة المزارعين إلي نظام للتأمين يمكن أن يحميهم كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الإنتاج، أو حتي مخاطر انخفاض الأسعار المنتجات الزراعية، مما يؤكد دور التأمين في تعزيز التنمية الزراعية باعتبار أن الزراعة أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، فبينما تنتشر أشكال مختلفة من التأمين الفلاحي في دول العام المتقدم فإن كثيرا من دول العالم الثالث تفتقر إلي وجود مثل هذا النمط من الحماية للقطاع الزراعي،

ومن أجل التعرف على دور التأمين الفلاحي علي تنمية القطاع الزراعي، ومن هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا كالتالي:

ما مدى مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي؟

و للإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهو التأمين الفلاحي وماهي التنمية الزراعية؟

2- كيف يتم إدارة المخاطر في التأمين الفلاحي؟

3- ما موقف الفلاح من التأمين الفلاحي؟

4- ماهي درجة استعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي؟

ثانيا :الفرضيات

محاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه، استعنا بالفرضيات نراها موجهة لمسار البحث:

1- التأمين الفلاحي هو الوسيلة الأكثر جدوى اقتصاديا بالنسبة للفلاح و المستثمرات الفلاحية من أجل حماية ممتلكاتها من كافة الأخطار، و تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة من السياسات كالإجراءات المتبعة لتغيرَ بنيان هيكل القطاع الزراعي.

2- يتم إدارة المخاطر بشكل إيجابي.

3- موقف الفلاح من التأمين الفلاحي إيجابي.

4- درجة استعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي مرتفعة.

ثالثا :أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة من العوامل والأسباب التي حددت اختيار الموضوع نذكر منها:

– التخصص وحاجة منطقتنا المحلية لهذا النوع من البحوث.

–يعتبر التأمين الفلاحي فرع من فروع التأمين ينطوي على الجانب العلمي المجري والجانب الإنساني والفني والذي يحمل في طياته مقومات الاستمرارية.

–الدور الجليل الذي يلعبه القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

–إيماني بالأهمية البالغة لهذا الموضوع لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية المتعاقبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري

– حداثة موضوع التأمين الفلاحي وخاصتاً في المجال الزراعي وقلة الدراسات التي تناولته.

– التماشي مع فكرة أن عجز قطاع التأمين الزراعي يعود أساسا إلى عدم اتخاذ القرارات التي تناسب شركات التأمين والمزارع على حد السواء.

رابعا :أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

–مواكبة التطور المستمر لاستراتيجيات ادارة المخاطر الزراعية في ظل تنامي اهتمام الحكومات بها نظرا لعدم قدرتها على تحقيق التنمية المرجوة في المجال الزراعي.

– تأكيد ضرورة التواصل بين الفلاحين وشركات التأمين بما يخدم النشاط الفلاحي خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

– ابراز قدرة التأمين الفلاحي على بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال خلق سوق مربحة لشركات التأمين و كذا توفير التغطية التأمينية المناسبة للمزارعين

خامسا :أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية

- ✓ التعرف على المبادئ و العناصر الرئيسية للعملية التأمينية .
- ✓ التعزيز العلاقة بين الفلاحين و شركات التأمين و إدامة التواصل بينهم.
- ✓ بيان مساهمة التأمين في تغطية الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها الفلاحون
- ✓ زيادة الوعي التأميني و إقناع الفلاحون لشراء وثائق التأمينية.
- ✓ محاولة تحليل المخاطر الزراعية التي تواجها بعض المستثمرات الفلاحية في ولاية المسيلة كيفية تأثير فكرة التأمين على القرارات المستقبلية للفلاحين من خلال عينة للفلاحين .
- ✓ من خلال هذا التحليل نحاول الخروج بتوصيات وتدابير للهيئات المشرفة بغرض تحسين وتسهيل دخول منتجات التأمين الزراعي إلى سوق التأمين الجزائري.

سادسا : حدود الدراسة

بالنسبة للإطار المكاني ترتبط هذه الدراسة بوجه عام بالكيفية التي يعمل بها التأمين الفلاحي في المجال الزراعي، وبإسقاطه على واقع الحال بالنسبة للقطاع الزراعي في بعض المستثمرات الفلاحية بولاية المسيلة.

في حين أن الإطار الزماني يعتمد على حدود مختلفة نظرا لطبيعة الموضوع، فيتم التطرق إلى الحدود التاريخية للتأمين بصفة عامة في المجال الزراعي والتأمين الفلاحي بصفة خاصة في نفس المجال وأهم التطورات المختلفة إلى غاية اليوم، في حين أن الدراسة الميدانية تكون بين فترة جمع البيانات وتحليليها وعرضها.

بينما اقتصرت الدراسة في شقها الموضوعي على تناول دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي من خلال تسليط الضوء على الأثر التي تخلفه المخاطر الزراعية على الإنتاج لدى المزارعين .

سابعا :منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين رئيسين وذلك لطبيعة البحث المتميزة بالامتداد النظري إلى ميادين شتى بالإضافة إلى تنوع الدراسة واختلاف المستثمرات محل الدراسة، ويتمثل المنهجين في:

- منهج الوصفي التحليلي.
- منهج دراسة حالة.

ثامنا :صعوبات الدراسة

واجهنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث على المستويين النظري والميداني، ويرجع ذلك إلى خصوصية الموضوع و الذي يعتبر حديثا في المجال الاقتصادي والتأميني خاصة مما جعل المراجع جد قليلة .

بينما أكبر صعوبة واجهتنا من طرف شركات التأمين التي لها فرع في التأمين الفلاحي حيث تم رفضنا من أجل القيام بدراسة حالة في الشركات التأمين وعدم استقبالنا من قبل مسؤولين.

في حين أنه في الدراسة الميدانية فكان العمل مع المستثمرين الفلاحين كعينة للدراسة علما أن الوصول إلى أفراد العينة يتطلب الوقت والجهد وذلك لتباعد المسافات بينهم، إضافة إلى محاولة التعامل مع أفراد العينة بأبسط المصطلحات لكون المستوى التعليمي ضعيف مما يجعلهم يخافون من الأسئلة الموجهة لهم.

عاشرا :الدراسات السابقة

-1- عامر أسامة: دور التأمين في دعم التنمية الزراعية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2002-2013)- الملتقي الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

حيث تناولت هذه الدراسة دور التأمين في دعم التنمية الزراعية حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- خدمات التأمين الزراعي تحد من أثار المخاطر و الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية، إلا أنها كانت دون الطموح وتحتاج إلي الكثير من المقومات لاستمرارها وتطويرها.

-تواجه خدمات التأمين الزراعي في الجزائر معوقات عديدة، وأهمها يقع في عدم توفير المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية و الحيوانية، وعدم دراية الفلاحين والمزارعين بفوائد التأمين، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية واعتمادهم الكبير على الدولة عن طريق الدعم و المعونات و التسهيلات.

-2- نوال السيد أحمد زين العابدين، دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات شركة شيكان للتأمين، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم السودان، 2004.

- هدفت الدراسة لمعرفة أثر التأمين الفلاحي على زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

- توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية

أن إنتاجية القطن في تناقص، وأن التأمين أضاف كثيراً من الضمانات لتقليل مخاطر التعرض للإصابات بالآفات أو التأخر في مواعيد الزراعية أو التعرض للعطش، وأن التأمين يقلل من مخاطر نقص العائد.

تاسعا :هيكل الدراسة

انطلاقتا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات سنقوم بتقسيم البحث إلى فصلين أساسيين، ستناول في الفصل الأول طبيعة التأمين ودوره في التنمية الزراعية من خلال المباحث الثلاثة المتمثلة في عموميات حول التأمين، التنمية الزراعية، أساسيات التأمين الفلاحي

في حين أن الفصل الثاني سوف نقوم بعرض نتائج البيانات التي جمعت عن طريق استبيان موجه لبعض

المستثمرات الفلاحية في ولاية المسيلة والذي من خلاله نقوم بتقييم للمخاطر التي تواجهه، والذي يحتوي على المباحث التي تتمثل في التأمين الفلاحي في الجزائر، تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات، تحليل نتائج البيانات.

الفصل الأول:

طبيعة التأمين ودوره في التنمية الزراعية

تمهيد:

هناك تأثير متبادل بين القطاع تأمين والقطاع زراعي، فكل منهما يعتمد على الآخر في حركة النشاط المتبادلة، فتحريك وتنشيط حركة القطاع الزراعة، سيؤدي لتفعيل كافة الأنشطة الزراعية والتي بدورها ستؤدي إلى تنشيط ونمو حركة القطاع التأمين، إلا أن القطاع الزراعي يواجه عدة تحديات ومخاطر تحول دون قيامه بالدور المنوط به .في الواقع يواجه معظم هذه المخاطر الفلاح الذي يواجه صعوبة كبيرة في الوصول إلى مستوى التنمية المنشودة، مما دفع بالدولة والفلاح على حد سواء للتفكير بجدية في طرق واستراتيجيات لتسيير هذا الخطر ومن ضمن هذه السياسات التأمين الزراعي.

يتطرق هذا الفصل إلى طبيعة التأمين ودوره في التنمية الزراعية الذي قسم بدوره إلي ثلاثة مباحث اساسية حيث يحتوي:

- المبحث الأول: عموميات حول التأمين
- المبحث الثاني: التنمية الزراعية.
- المبحث الثالث: اساسيات التأمين الفلاحي.

المبحث الأول: عموميات حول التأمين

يلعب التأمين دورا هاما في حياة المجتمعات التي تكون عرضة للعديد من الأخطار، حيث أن التأمين وسيلة لتعويضها ومن خلال هذا سوف نتطرق إلي نشأة و مفهوم التأمين، و كذا المبادئ القانونية و الأنواع التي يقوم عليها، بالإضافة إلي أسس عقد التأمين وأطرافه.

المطلب الأول: نشأة التأمين و مفهومه.

أولا: نشأة التأمين.

من المعروف تاريخيا أن التأمين بدأ في نطاق التأمين البحري في القرن السادس عشر الميلادي وذلك بسبب المخاطر التي كانت تتعرض لها السفن في البحار وهي محملة بمختلف البضائع، وأنه حين بدأ نشأ تعاونيا بين تجار البندقية عندما تعاونوا على دفع الأخطار البحار على السفن و البضائع ثم على الأنفس، وكانوا في مجموعهم هم المستأمنين و المؤمنين معا، وهكذا ظهر ما يعرف باسم بوالص التأمين التي كان صاحب البضاعة يدفع بموجبها قسطا معينا على أنه في حالة تلف البضاعة يقبض مبلغا محددا.[1]

وبالنسبة للتأمين على الحريق فكان نسبه لحريق لندن الشهير سنة 1666م، والذي أتي على نسبة 85% من المباني المدينة فقد أثر بشكل كبير على سكانها، وهذا ما أدى إلي زيادة الاهتمام بهذا الفرع من فروع التأمين لدرجة أنه أنشئت شركات التأمين على هذا الخطر فقط ، أما التأمين علي الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، ذلك لأن عقود التأمين البحري المشار إليها، قد تضمنت أيضاً التأمين علي حياة القبطان و البحارة بنفس أسعار تأمين البضاعة و السفن، ولكن ظهور الثورة الصناعية

[1] – أبي الفضل هاني بن فتحي، **التأمين أنواعه المعاصرة**، دار العصماء، ط1، دمشق: سوريا، 2009، ص24.

في القرن الثامن عشر، كان له الأثر الواضح في ظهور التأمين على الحياة الصناعي، وأيضاً ظهور التأمين على الحياة الجماعي.[1]

أما أول شركة تأمين ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1752 والتي أسسها "بفيتامين فران كلين "،[2] ثم توالت الاجتهادات المهتمين بالتأمين في ابتكار العديد من الصور و التغطيات التأمينية المختلفة التي تلبي احتياجات كل حقبة أو فترة زمنية وما يصاحبها من أخطار في الحاجة إلي تغطيات تأمينية ،ومع ازدياد الوعي التأميني تدريجيا بالنظر إلي ما يحققه من أمن اقتصادي واجتماعي، فقد تدخلت العديد من الحكومات بفرض أنواع معينة من التأمينات على مواطنيها كالتأمينات الاجتماعية على العاملين وأصحاب الأعمال عن طريق سن أنظمة تشريعية إجبارية ملزمة لطرفي علاقة العمل للتأمين عليهم ضد أخطار إصابات العمل و المرض و الشيخوخة و الوفاة.[3]

ثانيا: مفهوم التأمين

وردة مجموعة من التعاريف الخاصة بالتأمين نذكر منها ما يلي :

– **يعرف مندل الإنجليزي** التأمين بمعني أن الوسيلة التي تستخدم لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على مجموعة من الأفراد يهدف إلي تكوين جمعية يسهم فيها افراد المجموعة و يعوض فيها القليلون منهم الذين يصابون بخسائر أو اضرار و يتوقع نجاحه على اختيار قدر كافٍ من الأخطار المتشابهة للتأمين عليها

–**أما هيمار الفرنسي** فهو يرى أن التأمين هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الأفراد التأمين لصالحه أو لصالح الغير حالة تحقق خطر ما على أداء من طرف أخر المؤمن

[1]– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مختار محمود الهانسى، **دراسات في التأمين التجاري و الاجتماعي**، دار الجامعة لطباعة و النشر، ط1، الاسكندرية: مصر، 1990، ص41.

[2]- عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه و أنواعه**، دار أسامة للتوزيع و النشر، ط1، عمان: الأردن، 2008، ص70.

[3] - أحمد أبو سعود، **عقد التأمين بين النظرية و التطبيق**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية: مصر، 2008، ص15.

الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من الأخطار يقوم بالمقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء مقابل أداء من المستأمن هو القسط .

ويرى **كالب الأمريكي** التأمين على أنه وسيلة اجتماعية لاستبدال التأكد بعدم التأكد في مجال تجميع الأخطار وقد يكون عملا تجاريا أو غير تجاري كما قد يكون المؤمن هيئة خاصة أو حكومية

– أما الدكتور **شوقي سيف النصر فيرى** أن التأمين هو نظام تعاوني يهدف لحماية الأفراد و المنشآت من الخسائر المالية المحتملة وذلك بتخفيض الخطر عن طريق توزيع الخسارة التى تحدث للبعض منهم على المجموعة الكبيرة المجمعة للأفراد المتشابهين.[1]

– **تعريف سلامة عبد الله:** التأمين نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدي المستأمن ؛ وذلك عن طريق نقل عبئ أخطار معينة إلي المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها

–**تعريف د. عادل عز:** التأمين يهدف بصفة اساسية إلي حماية الأفراد و الهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن الأخطار المحتملة الحدوث و التي يمكن أن تقع مستقبلاً و تسبب خسائر يمكن قياسها مادياً ولا دخل لإدارة الأفراد أو الهيئات في حدوثها.

التعريف الشامل للتأمين

لوحظ أولا أن التأمين خطة أو مشروع أو نظام وثانيا أن هذا النظام يصمم بغرض التقليل من درجة الخطورة المعرض لها المستأمن و ثالثا أن هذا يتم عن طريق نقل عبئ أخطار معينة بكاملها أو جزء منها من طرف إلي طرف أخر وعلى ذلك يمكن وضع تعريف عام شامل جامع للتأمين كالآتي:

[1]– محمد صريفي، **رياضيات التأمين**، مؤسسة حوريس الدولية للنشر و التوزيع، ط1، مصر: الاسكندرية، 2005، ص33.

التأمين نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدي المستأمن وذلك عن طريق نقل عبئ أخطار معينة إلي المؤمن و الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي بتكبدها.[1]

و التعريف السابق يظهر طبيعة التأمين كنظام ويبعد عنه نوعية التأمين و حرفية التعاقد ووسيلة التعامل وطرق الحساب حيث أن كل ذلك ليس له حكم ثابت في التأمين بل انه يتغير من حالة إلي أخرى.

المطلب الثاني: أنواع التأمين و المبادئ القانونية له.

اولا: أنواع التأمين

تختلف أنواع التأمين باختلاف الذي بموجبه يتم تصنيف هذه الأنواع وفيما يلي تقسيمها:

1- حسب المعيار المؤمن ضده: يمكن تصنيف التأمين تبعا للخطر المؤمن ضده إلي ما يلي:

1-1- تأمينات الأشخاص: و تشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياتهم أو صحتهم ومن أنواعه التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث الشخصية، التأمين ضد الشيخوخة، التأمين ضد البطالة .

1-2-تأمينات الممتلكات: وتشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب ممتلكات الشخص ومن أنواعها التأمين البحري، التأمين ضد السرقة، التأمين ضد الزلازل و البراكين.

1-3- تأمينات المسؤولية المدنية: وهو تأمين شخص من الخطر يكون قد سببه شخص اخر يكون مسؤولا عنه، وهنا تلتزم شركة التأمين بدفع قيمة التعويض للشخص

[1] - سلامة عبد الله، **الخطر و التأمين، الاصول العلمية و العملية**، دار النهضة العربية القاهرة، ط4، الاسكندرية: مصر، 1994، ص93.

الذي أصيب بالخطر ومن أمثلتها تأمينات المسؤولية ضد إصابات العمل، وأمراض المهنية.[1]

2- حسب المعايير الإدارية لهيئة التأمين: ويتم تصنيف وفق هنا المعيار إلي:

2-1- التأمين علي الحياة: يشمل أنواع التأمينات المختلفة و المتعلقة بحياة الإنسان مثل ضمانات التقاعد.

2-2- التأمينات العامة: وتشمل جميع التأمينات الاخرى ماعدا التأمين على الحياة ويدخل ضمن ذلك التأمين ضد الحوادث.[2]

3- حسب معيار الهيئة التي تقوم بدور المؤمن: تبعا لهذا المعيار نميز بين الأنواع التالية:

3-1- التأمين التعاوني: وهو تأمين تقوم به جمعيات تعاونية أو مؤسسات لا تهدف إلي الربح، تتكون من أعضاء مستأمنين يؤمنوا بعضهم بعضا دون وسيط سوى الشركة التي تمثلهم، وأن ما يدفعه كل مستأمن إنما يريد به التعاون مع زملائه في تخفيف الضرر أو رفعه عن أحدهم، وبالتالي الهدف الأساسي للتأمين التعاوني هو خدمة الأعضاء و التعاون وليس تحقيق الربح.[3]

3-2- التأمين التبادلي: في هذا النوع تتعاون مجموعة من الأشخاص الذين يتعرضون لنفس النوع من المخاطر إلي الاتفاق على تقاسم الخسارة المالية التي تصيب واحدا منهم بحيث يتحمل كل منهم جزءا من الخسارة .

3-3- التأمين الذاتي: وهي إحدى طرق التأمين الأخرى و التي تقوم بها شركات التأمين المباشرة أو شركات إعادة التأمين وهي عمليات التمويل الذاتي وفي هذا النوع من التأمين نجد أن صاحب الخطر يقوم بوضع نظام خاص بممتلكاته أو مصنعة هذا النظام يمكنه من المعالجة الخطر بنفسه الطريقة التي تقوم بها شركات التأمين تماما ونلاحظ أن

[1] - فايز أحمد عبد الرحمن، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2006، ص22.
[2] - علي مشقابة و أخرون، **إدارة السجن و التأمين**، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن: الأردن، 2003، ص73.
[3] - علي مشقابة و أخرون، مرجع نفسه، ص77.

الأخطار المناسبة لهذا النوع من التأمين هي الأخطار يكون احتمال تحققها منخفض ولكن في حالة حدوث الخسارة سوف تؤثر معنويا على صاحب الخطر أو الممتلكات وعموما يقوم بذلك الأشخاص أو الهيئات الذين يكون لديهم القدرة المالية في الإدارة .

3-4- صناديق التأمين الخاصة: هي عبارة عن جمعيات مكونة من مجوعة من الأفراد التي تربطهم مهنة واحدة أو صلة اجتماعية معينة يكون غرضها أن تؤدي لأعضائها التعويضات مالية محددة في حالات معينة مثل: زواج أحد هؤلاء الأفراد، أو بلوغه سنا معينة (سن التقاعد)، أو وفاته...إلج، وتسمي هذه الصناديق بصناديق الإعانات.[1]

3-5- التأمين الحكومي: تقوم الحكومة في هذا النوع بدور المؤمن عندما تلاحظ الهيئات الخاصة بالتأمين تمتنع عن قبول تأمينات معينة تعتبرها الحكومة ضرورة اجتماعية مثل التأمين ضد أخطار الحروب، فلحكومة في عملها هذا لا تهدف إلي الربح وإنما إلي مصلحة الاجتماعية، وما يميز هذا النوع أنه إجباري في أغلب الأحيان، أقساطه منخفضة نسبيا من الأنواع الأخرى .

3-6- التأمين التجاري: يقوم هذا النوع في الشركات المساهمة التي تهدف في أغلب الأحيان إلي تحقيق الربح، يتكون رأس مالها من حصص متساوية في الحقوق و الواجبات تسمي كل حصة منها سهما، و تتحدد مسؤولية المساهمين بمقدار المساهمة كل واحد منهم برأس مال الشركة.[2]

من خلال الأنواع التي قسمت وفقا لمعيار الهيئة التي تقوم بدور المؤمن نستنتج أن التأمين التعاوني يشبه إلي حد كبير التأمين التبادلي، حيث يكون الهدف في كلا النوعين هو خدمة الأعضاء أنفسهم، إلا أن جمعيات التأمين التعاوني يكون لها رأس مال عكس جمعيات التأمين التبادلي بحيث مسؤولية العضو فيها غير محدودة بينما في الجمعيات

[1] - شريف محمد العمري، **محمد محمد عطا: الأصول العلمية و العملية للخطر و التأمين**، ط1، كلية المجتمع-جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012، ص104.

[2] - زياد رمضان، **مبادئ التأمين**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان: الأردن، بدون سنة، ص19.

التعاونية تحدد مسؤولية كل عضو بقيمة القسط الذي يدفعه، وكذلك بالنسبة للتأمين التجاري يكون المؤمن و المؤمن له شخصان مختلفان، بينما في التأمين التبادلي يكون كل فرد مؤمنا و مؤمنا له في نفس الوقت، أما فيما يخص القسط، ففي التأمين التجاري يكون مبلغا محددا يدفعه المؤمن له مهما كانت قيمة الخسارة التي تصيبه سواء وقع الخطر أو لم يقع عكس ما نراه في التأمين التبادلي فلا يكون مبلغ القسط محددا بل تتوقف قيمته علي مقدار الخسارة التي تصيب الفرد أو الجماعة.

4- حسب معيار الحرية في التأمين: يتم تصنيف التأمين بموجب هذا المعيار إلي :

4-1- التأمينات الخاصة أو الاختيارية: وتعني أن الشخص يكون حرا في التأمين أو عدم التأمين مثل: التأمين على الحياة، التأمين ضد الحريق ....الخ.[1]

4-2- التأمينات الاجبارية أو الاجتماعية: وهي تلك التأمينات التي تلتزم الدولة بالتعاقد عليها و ذلك بهدف اجتماعي مثل التأمين على السيارات.

ثانيا: المبادئ القانونية للتأمين

يقوم عقد التأمين بين المؤمن و المؤمن له على عدد من المبادئ هي الأساس في شرعية العقد و استمراره بين الطرفين و يمكن إيجازها فيما يلي:

1- مبدأ المصلحة التأمينية : مبدأ المصلحة التأمينية هو حق الفرد أو المؤسسة القانوني في التأمين ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية يمكن التأكد منها بين الأفراد وبين شيء موضوع التأمين، وهذا يعني أن يتحمل الفرد خسارة أو مسؤولية قانونية نتيجة

[1] - عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، 1980، ص20.

حدوث ضرر أو خسارة شيء موضوع التأمين وأن ينتفع ماديا نتيجة بقائه على ما هو عليه.[1]

2- مبدأ حسن النية: بموجب هذا المبدأ يجب على كل من طرفي العقد أن يصرحا بجميع البيانات و الحقائق الجوهرية التي تتعلق بالخطر أو شيء موضوع التأمين، فلا يخفي بذلك أي بيانات، وعليه فحسن النية المتبادل بين الطرفين هي جوهر العملية التأمينية وإذا أخل أحد الطرفيين بهذا المبدأ فإن العقد يصبح باطلا أو قابل للبطلان .

3- مبدأ السبب القريب: لا يستحق التعويض المؤمن له إلا إذا كان الخطر المؤمن منه هو السبب المباشر و الرئيسي في وقوع الخطر، ويقصد بالسبب القريب السبب الذي يولد سلسلة من الحوادث التي تؤدي في النهاية إلي وقوع الخسارة بدون تدخل أي سبب أخر.[2]

4- مبدأ التعويض: أي تعويض المؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر المؤمن ضده أي أنه إذا وقع الخطر المؤمن ضده يجب أن يعوض تعويضا كاملا شرط أن لا تتجاوز قيمة التعويض الخسارة التي حدثت فعلاً.[3]

5- مبدأ المشاركة في التأمين: حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقود تأمينية عند أكثر من شركة تخص موضوع التأمين خطر واحد لنفس الفترة وعند تحقق الخطر فإن مبلغ التعويض المستحق يدفع مشاركة بين المؤمنين .

6- مبدأ الحلول: هو حق الفرد أو الشركة عند تعويض لفرد اخر بموجب عقد أن يحل محل ذلك الفرد في جميع حقوقه التي تخص الحالة المعينة، فعندما تقوم الشركة التأمين بتعويض المؤمن له عن خسارة حدثت بسبب طرف اخر فمن العدل و الإنصاف ألا

---

[1]- المعهد المالي، **مدخل إلي أساسيات التأمين**، الرياض: المملكة العربية السعودية ، 2016، ص42.

[2]- منير الهندي ابراهيم، **إدارة المنشأة المالية و أسواق المال**، توزيع منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية: مصر ، 2005، ص443.

[3]- عبد الإله نعمة، جعفر، **محاسبة المنشأة المالية**، دار حنين، عمان: الأردن، 1996، ص333. .

يسمح لذلك الفرد المتسبب في الخسارة بتجنب المسؤولية المالية أتجاه الأضرار التي سببها.[1]

المطلب الثالث: مفهوم عقد التأمين خصائصه و عناصره.

عقود التأمين هي وثائق قانونية معقدة تتميز بمجموعة من الخصائص وهنا سنوجز أهمها فيما يلي:

اولا: تعريف عقد التأمين.

عقد التأمين هو اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني، يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين مقابل أن يقوم الطرف الثاني أي المؤمن له و الذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة، ولا يستحق التعويض إلا عند وقوع الخطر.[2]

ثانيا: خصائص عقد التأمين

يتميز عقد التأمين مثله مثل العقود لأخرى بخصائص متعددة نذكر منها ما يلي:

1- عقد التأمين عقد احتمالي: إن صفة الاحتمال ميزة يتميز بها عقد التأمين و بدونها يبطل هذا العقد، حيث أن كلا المتعاقدين لا يستطيعان معرفة مقدار ما يقدمان أو يأخذان فبالنسبة للمؤمن له ليس بإمكانه معرفة معرفة مقدار ما يقدمان أو يأخذان فبالنسبة للمؤمن له ليس بإمكانه معرفة أقساط التأمين التي سوف يدفعها للمؤمن، هذا الأخير بدوره

[1]- المعهد المالي، مرجع سابق، ص54.

[2] -Alain tossait, tomas Bechar, Michal fomenteur, Stéphane menart assurance (**comptabilité règlementation, actuariat)**, Ed, ECONOMICA, Ferenc, 2000P13.

لا يعرف ميعاد و مقدار مبلغ التأمين فيبقي ذلك متوقعا على وقوع الضرر و الذي على أساسه يقدم مبلغ التعويض.[1]

2- عقد التأمين ملزم للجانبين: وفيه يلتزم كل متعاقد تجاه الاخر بأدوات معينة تحدد بمقتضى العقد فنرى أن المؤمن له يلتزم بدفع الأقساط، أما المؤمن فيلتزم بتغطية الخطر المؤمن منه ودفع مبلغ التأمين عند تحقق هذا الخطر فهذا الالتزام مطلق بالنسبة للمؤمن له و معلق على شرط تحقق الخطر بالنسبة للمؤمن[2].

3- عقد التأمين عقد مستمر(زمني): هو عقد مستمر أو ممتد لأن تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه تمتد في الزمان، فالمؤمن يلتزم طوال المدة سريان عقد التأمين بضمان تغطية الخطر المؤمن عليه بصفة مستمرة، وبالنسبة للمؤمن له يلتزم بأداء الأقساط حتى وقوع الخطر أو انقضاء مدة التأمين.[3]

4- عقد التأمين عقد إذعان (تعسفي): عقد الإذعان هو ذلك العقد الذي يقبل فيه أحد الأطراف بالشروط التي يعرضها عليه الاخر (الطرف القوي) دون إمكانية مناقشتها، وفي عقد الإذعان المؤمن هو الطرف القوي وهو الذي يملي الشروط مسبقا وغالبا ما تكون مطبوعة و معروضة للجميع في شكل استمارات أو كراريس، وما على المؤمن له إلا القبول و الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية.[4]

5- عقد التأمين عقد شرطي: يفي المؤمن بالتزاماته بالتعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه، أي أن الالتزام مشروط بتحقق الخطر.

---

[1]-عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين دراسة حقيقية مقارنة منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت: لبنان ، 2010، ص249.

[2]- معراج جديدي، **مدخل لدراسة نظام التأمين الجزائري**، دوان المطبوعات الجزائرية، ط3، الجزائر، 2003، ص61.

[3]-أحمد أبو بكر، وليد السيفو، **إدارة الخطر و التأمين**، اليازوري للنشر و التوزيع، عمان: الأردن ، 2009، ص63.

[4]-فايز أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 14.

6- عقد التأمين عقد معاوضة: يعني أن كلا المتعاقدين يأخذان مقابل ما يقدمان فيدفع المؤمن له أقساط التأمين مقابل حصوله على مبلغ التعويض وهذا في حالة تحقق الخطر، وحتي إذا لم يتحقق الخطر فهو يأخذ مقابل دفعه له الأقساط الحماية و الاستقرار.[1]

ثالثا: العناصر الأساسية لعقد التأمين.

يمكن إيجاز أهم العناصر الأساسية لعقد التأمين فيما يلي:

1- **الخطر:** تعددت تعاريف الخطر لكن يمكن أن نلخص أهمها على أنه حادث احتمالي الذي لا يرجع تحقيقه لمحض إرادة أحد الطرفين وخاصة المؤمن له .

2- المستفيد أو المؤمن له: يمكن القول عنه أنه الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته المالية، وهو طالب التأمين، ويلتزم بدفع الأقساط للشركة المؤمنة .

3- المؤمن: وهو الهيئة أو شركة التأمين التي تتسلم أقساط التأمين و تلتزم بالمقابل بدفع قيمة التعويض عندما يتحقق الخطر الموجب لذلك .

4- قسط التأمين: هو المبلغ المرتب على المؤمن له تجاه المؤمن في مقابل تكلفه بالنتائج المترتبة عن الخطر ويحدد على أساس الاتفاق وهو يشمل جزئيين القسط الصافي الناتج عن المعطيات الإحصائية و الثاني المصاريف العامة التي تتحملها شركة التأمين.[2]

5- التعويض: تلتزم شركة التأمين بمقتضي شركة التأمين بأن تدفع للمؤمن له مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن ضده مقابل أقساط التي يدفعها المؤمن له.

---

[1]-.سليم علي الوردي، **إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الإلكترونية، مكتبة التأمين العراقي، منشورات مصباح كمال، 2016، ص96.

[2]- راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية**، المؤرخ في 09 أوت 1980، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص15.

6- بوليصة التأمين: تصدر هذه الوثيقة لإثبات عقد التأمين بين الأطراف وعملية التراضي بينهما وتظهر كل الشروط العقد إلي جانب البيانات المتعلقة بالتأمين وتختلف باختلاف الموضوع و الغرض و الخطر المؤمن ضده.[1]

المبحث الثاني: التنمية الزراعية

تكتسب التنمية الزراعية أهميتها من أهمية وحيوية القطاع الذي تعمل فيه، ذلك القطاع الذي يعد حقل الإنتاج الأول و المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي و تحرير القوى العاملة الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلي كل من مفهوم و أهمية التنمية الزراعية، و الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي، الإضافة إلي سياسات الدعم الزراعي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التنمية الزراعية.

أولا: مفهوم التنمية الزراعية.

تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات و الأساليب التي يكون لها دور كبير و فعال في التأثير على الهيكل الاقتصاد الوطني، وهي تعرف (على أنها عملية تحسين الإنتاج الزراعي كماً و نوعاً لتحقيق الأمن الغذائي و تقليل الاعتماد على الاستيراد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغيرات اجتماعية و ثقافية و صحية في المجتمع الريفي إلي جانب الثورة الفنية و استخدام التكنولوجيا الملائمة فالتنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية و إنتاجها لكل الأجيال الحالية و المقبلة)، وحسب منظور المنظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة فإن التنمية الزراعية المستدامة هي إدارة و صيانة قاعدة

[1]-مختار محمود الهاشمي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر و التأمين**، دار الجامعية، الاسكندرية: مصر ، 2001، ص69.

الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة و المقبلة و تلبيتها باستمرار.[1]

كما عرفت علي أنها: عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف إلي زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على مدي طويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة لزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنلوجيا الحديثة في عمليات الزراعة بهدف الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية و المحافظة على التربة وترشيد الاستغلال المياه وزيادة الانتاجية.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مفهوم شامل لتنمية الزراعية حيث تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب التهي يكون لها دور كبير و فعال في التأثير عل هيكل الاقتصاد الوطني ، وهي تعرف على أنها عملية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد عل الاستيراد.

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية.

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في القاط التالية:

1- تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء: إن المجتمعات الإنسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زيادة أعدادها ومن حيث تنوع ثقافتها، الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشقيها النباتية و الحيوانية لذا يصبح التأمين الغذاء الوظيفة الأولي في سلم الأولويات، وعلي خلاف ذلك إن أي عجز في تلبية الطلب سوف يترتب عليه بالتتابع عجزا في ميزان المدفوعات.

[1]-سالم عبد الحسن رسن، التنمية الزراعية المستدامة...خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارة و الاقتصادية – المحور الاقتصادي- جامعة القادسية، المجلد13، العدد2، 2011، 62.

[2]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص8.

2- تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموعة مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي و انسجاماً مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين يقطنونه و القوي البشرية العاملة فيه، ويفترض أن تكون المساهمات القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

3- يساهم برفع مستوي الحياة لأكبر قطاع جماهيري: إن ثمار التنمية ينبغي أن يقطفها الناس الذين يعدون مادتها الأساسية ، فهم هدفها و أداتها بالوقت نفسه، فالحياة في الريف يسودها الفقر المدقع و التخلف بكل أشكاله، وعليه فان مهمة إنعاش القطاع الزراعي سيكون لها الأثر على التنمية القوى البشرية في هذا القطاع فيزداد وعيها و ثقافتها وتحسين صحتها فيزداد عطائها الإنساني فتتحقق بذلك إرادة التنمية.

4- تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة: تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصادات النامية لأنها تحقق الترابطات الأمامية و الخلفية، على اعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاج إليه من المصادر الأولية اللازمة لهذه الصناعات.

5- التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة: لقد أصيحت التربة معرضة إلي الكثير من الملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الانسان، لذا فإن التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها إصلاح هذا العطب في البيئة.[1]

6- زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلي زيادة الدخل الإجمالي، ما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي.

7- القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة.

[1]- سالم عيد الحسن رسن، المرجع سبق ذكره، ص 64.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الزراعية.

أولا: الموارد الطبيعية

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة ، وأوجدها له لتمكنه من تلبية حاجاته ورغباته، و المتمثلة في (الأراضي، المياه، المعادن...) وهذه الموارد تعتبر نقطة بداية لعملية التنمية الزراعية، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية و الموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

1- الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الاساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها و المحافظة عليها و تنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في النمو الإنتاجي و توسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية (توسع أفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (تكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

2- الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي و توسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية.

ثانيا: الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي و المهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة

لاستغلال الموارد الطبيعية، الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقق التنمية الزراعية علي مستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.[1]

ثالثا: الموارد النباتية و الحيوانية.

يعتبر توفر الموارد النباتية و الحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرها يحسن من مستوى معيشة السكان، ويتحقق الأمن الغذائي و الاستقرار، وفي هذا الإطار عملت بعض الدول عملت بعض الدول على تنمية الإنتاج النباتي و الحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج و الدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلي زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلى:[2]

1- الإنتاج النباتي:

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاجتياحات الغذائية للسكان و المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية.

2- الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفر العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفه عامة، كما نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة و الواسعة الانتشار، إلي جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلي تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من

[1]- عزاوزي أعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص9.

[2] - غردي محمد، المرجع سبق ذكره، ص17.

اللحوم الحمراء و البيضاء و البيض، بالإضافة إلي توفر فرص التشغيل و تخفيض البطالة الموسمية و المقنعة، وتجعل النشاط الزراعي أكثر انتظاما وأقل موسمية.[1]

المطلب الثالث: سياسات دعم الزراعي في الجزائر.

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها:

1- مرحلة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الارض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتي لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن: "الأراضي ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة تعد كأساس للاستقلال الزراعي" ، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الابقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلي وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة.[2]

وقد بلغ عدد الاراض المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب2.4 مليون هكتار و 150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابع لقطاع الاشتراكي، ويعود سبب فشل هذا النظام إلي أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسيير و استغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلي تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي و المتمثلة في الثورة الزراعية.

[1] - غردي محمد، المرجع نفسة، ص18.

[2] - فوزية غربي، فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر، 2008 ، ص94.

2- الثورة الزراعية: جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم أنذك، حيث قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها"، وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الاراض تتمثل في :

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة بمستوي تقني متطورة.

-مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض.

-حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

وسبب فشل الثورة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تجديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية غلي تفشي اللامبالاة و الإهمال و الاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسارات متكررة و عجز دائم للوحدات الانتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة1982، وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي سمي قانون استصلاح الأراضي و قانون المستثمرات الفلاحية.[1]

2- قانون الاستصلاح الأراضي: يهدف هذا القانون إلي تحديد القواعد المتعلقة بحيازة و تملك العقارات الفلاحية و استصلاح الأراضي ، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية و القابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

3- قانون المستثمرات الفلاحية: بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و تدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، كان لابد من إيجاد مخرج و النهوض بالاقتصاد الوطني،

[1]- عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص10.

بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر و الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كألية جديدة للتسيير الزراعي من خلال اصدار قانون رقم 87-19المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل و التنازل أو الحجز الأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي.[1]

4- التنمية الزراعية في فترة التسعينات: بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من اعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين و التشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤمنة، حيث تم ارجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، و المرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/6 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توسيل الكهرباء، شق الطرق...إلخ، وهذا ما أدى إلي إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة و توسيع الهجرة العكسية من المدن لإلي الارياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية.[2]

1-المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000:

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال ارجاع التربة إلي استخداماتها السابقة وشمل 3 ملايين هكتار، وكان الهدف النهائي لهذا البرنامج هو رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي و تكثيف الزراعة...إلخ، وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40 مليار دينار من خلال الصندوق الوطني لتنظيم و تطوير

[1] - عمر جنيه، مرجع نفسه، ص15.

[2]- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

الفلاحة، وهذه القيمة تفوق أربعة مرات ما صرف في الفترة 1995-1998 و10 مرات ما صرف سنة 1993.[1]

6- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(المخطط الثلاثي) 2001-2004: الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1216 مليار دينار ، وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كألية لدعم النمو و خلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البني التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الاساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلي تعزيز الإصلاحات و تطوير الخدمات العامة و الهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

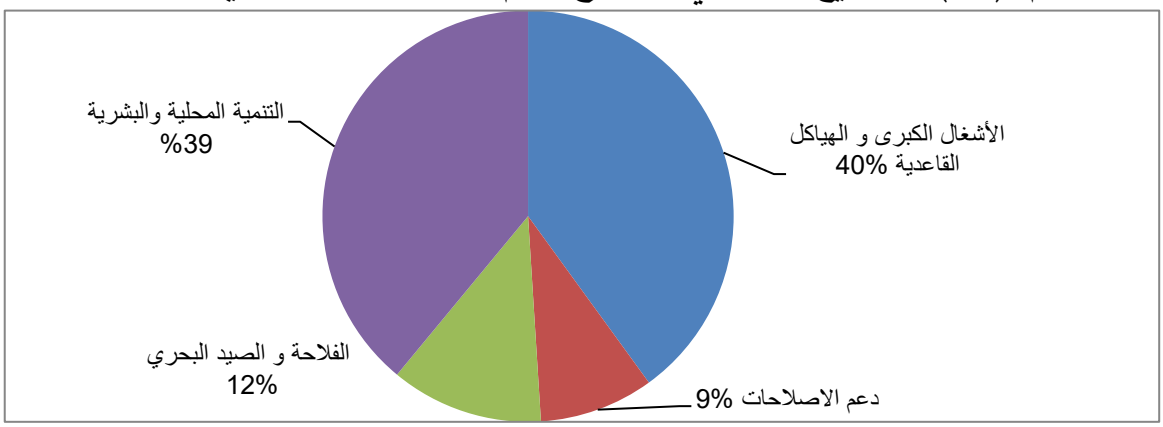

المصدر: من إعداد الطالب حسب معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري لم ينل سوي 12% من المبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا راجع كون هذا القطاع استفاد من الدعم في اطار البرامج الوطنية للتنمية الريفية PNDA وبتالي فهذا

[1] - علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقي العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الادارية يومي 25 و 28جانفي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2015، ص4.

البرنامج الموجه للفلاحة و الصيد البحري بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الانتاج الزراعي و ترقية الصادرات خارج المحروقات و تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاستقرار لسكان الريف و المساهمة في محاربة الفقر و التهميش خاصة للوسط الريفي و خلق مناصب شغل جديدة و توسيع المساحات المزروعة وزيادة التشجير خاصة الأشجار المثمرة.[1]

7- البرنامج التكميلي لدعم النمو(المخطط الخماسي الأول) 2005-2009: الذي قدرت اعتماداته المالية 4202,7 مليار دينار،[2] وقد تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02- التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية.

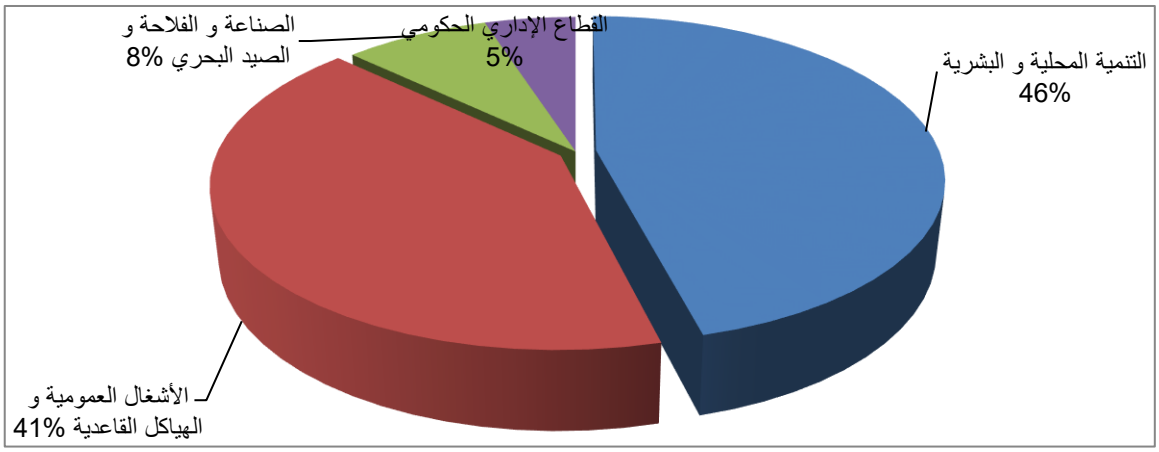

المصدر: من إعداد الطالب حسب المعطيات البرنامج التكميل لدعم النمو الاقتصادي لسنة 2007.

[1]- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خضير بسكرة: الجزائر، العدد12، ديسمبر2012، ص 253.

[2]- بوفليح نبيل، مرجع نفسه، ص254.

وقد استفاد قطاع الفلاحة و الصيد البحري بما قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة الفلاحة و الصيد البحري و التي قدرت ب 337,2 مليار دينار بما يعادل 8% من إجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة وهي نسبة ضعيفة جدا لمثل هاذين القطاعين الحساسين.

8- التنمية الزراعية بعد 2009: إن الهدف الاساسي للسياسة الزراعية بعد 2009 هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي أتبعته الجزائر منذ الاستقلال وهو "تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع تأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلي قاطرة النمو الاقتصادي العام" وتتمثل السياسة التجديد الزراعي و الريفي في ثلاثة ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي : [1]

8-1- التجديد الزراعي: يرتكز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع و إدماجها لإعادة تركيز العديد من الاجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، و الهدف هو تحقيق لتكامل بين جهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام و الانتاج الزراعي المستدام، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب و البقول و الحليب و اللحوم الحمراء و البيضاء و البطاطا و الطماطم الصناعية و الزيتون و النخيل و البذور و الشتلات .

8-2- التجديد الريفي: هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش و تعمل في المناطق الريفية، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة و الإنتاج صعبة (الجبال، السهول و الصحراء)، من خلال مشاركة الجهات الفاعلة

[1] - Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Le renouveau agricole et rurale en marche: revue et perspectives , mai 2012, p8.

المحلية و الجمعيات المهنية و المنضمات و المزارعين و الحرفيين و الخدمات الفنية و الإدارية و مؤسسات التدريب و البنوك...إلخ. على الرغم من أن زراعة ظلت عنصراً قوياً من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فأن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى القطاعات الأخرى من الأنشطة الريفية كالحرف و مياه الشرب و الكهرباء و تطوير التراث الثقافي وما إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات .

9- برنامج الانعاش الاقتصادي(المخطط الخماسي الثاني)2010-2014: أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاثة برامج فرعية،[1] كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014

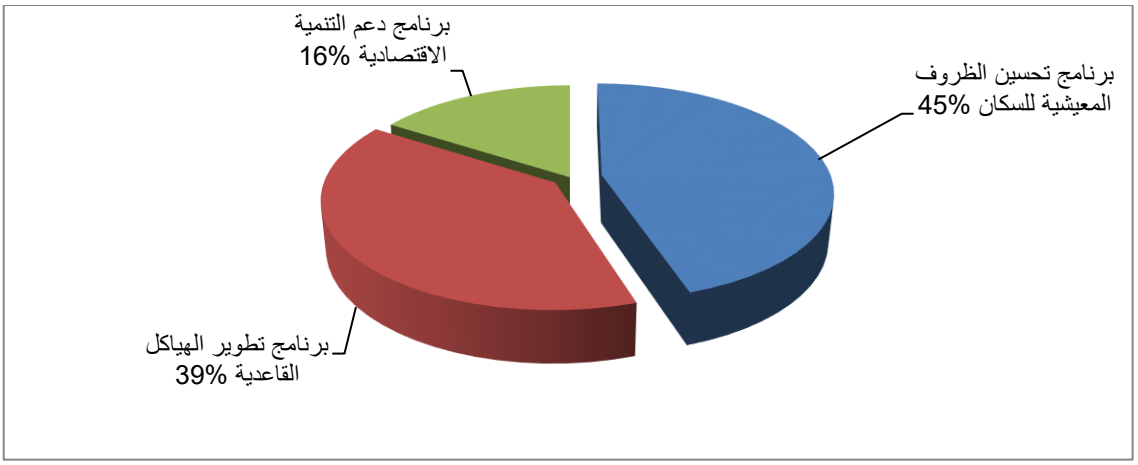

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم ثلاثة فروع قطاعية هي: الفلاحة و التنمية الريفية ب1000 مليار دينار و القطاع الصناعي العمومي ب2000 مليار دينار، و دعم المؤسسات الصغيرة و

[1]- بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص255.

المتوسطة و التشغيل ب500 مليار دينار، ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي و الزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بتقلبات المناخية و التي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ، كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية ، فنسبة المساهمة في الناتج الخام جد ضعيفة وهذا ما بينته مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر.

المبحث الثالث: أساسيات التأمين الفلاحي

يلعب النشاط الفلاحي دورا هاما في الحياة الاقتصادية غير أنه يواجه عدة عراقيل على رأسها تعدد الأخطار المتعلقة بمختلف الوسائل البشرية و المادية المساهمة في هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي أدي إلى البحث في إيجاد سبيل للحد من الخسائر التي يتعرض لها الفلاح بصفة عامة كالحرائق، الفيضانات، ظاهرة الجراد مؤخرا...، و المخاطر التي تتعلق بالتمويل الفلاحي بصفة خاصة وعليه كان قطاع التأمين الفلاحي الملاذ الوحيد في وضع حلول لتعويض معظم الخسائر التي تمس الفلاح و المستثمرات الفلاحية.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين الفلاحي.

أولا: نشأة التأمين الفلاحي.

تعود فكرة التأمين الفلاحي للفرنسي بنجامين فرانكلين في عام 1788م، إثر تعرض الفلاحين الفرنسيين لكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها، وكان لمنظمة الفاو

الفضل في إنشاء أول معهد للأبحاث الفلاحية عام 1920م لمواجهة التحديات و المعوقات الإنتاج الفلاحي.[1]

ويعتبر الاتحاد السوفياتي السابق من الدول الرائدة في ممارسة أعمال التأمين الفلاحي إذا تم تنظيم شؤونه في

عام 1923م وجعله إجباريا على كافة المزارعين و الجمعيات الفلاحين أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد مورس فيها هذا التأمين منذ عام 1938م بموجب قانون تأمين المحاصيل الفدرالية الذي نص على تأسيس مؤسسة حكومية برأسمال قدره مائة مليون دولار لمزاولة هذه

الأعمال، ثم اليابان في عام 1938م أيضا بموجب قانون تأمين فلاحي الياباني الذي اقتصر في البداية على تغطية محاصيل الأرز و الشعير و شرانق الحرير ومن ثم البطاطا و بعض المحاصيل الأخرى،[2] أما في الجزائر فقد عرف التأمين الفلاحي أثناء فترة الاحتلال، حيث أنشأت السلطات الفرنسية عام 1907م الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي، وبعد الاستقلال الجزائر تم إنشاء شركة مختلطة جزائرية و المصرية، وتم تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار إنشاء احتكار الدولة في مختلف عمليات التأمين، ومن بين التأمينات التي تهتم بها هذه الشركة، التأمين على السيارات، الفلاحة، التأمين على الكوارث الطبيعية، وفي عام 1972 قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من أجل مزاولة عمليات التأمين التعاوني وبعد سنة 1995 تم توسيع الأنشطة الصندوق، لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة وتطويرها إضافة إلي الصيد البحري و تأمين الأخطار المتعلقة بالعتاد الفلاحي

[1] - علي حسن خليفة الحاج، المشاكل و المعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي، مذكرة ماجيستير منشورة-معهد البحوث و الدراسات الإنمائية- جامعة خرطوم، خرطوم: السودان ، 2008، ص02.

[2] - عبد الحليم، أحمد فؤاد، التأمينات الزراعية نشأتها و تطورها، مجلة الحارس، القاهرة: مصر، العدد30، 1974، ص10.

حيث يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكبر تعاضدية بالسوق الجزائري حيث قدر حجم الاشتراكات به 2.27 مليار دينار جزائري سنة2002.[1]

ثانيا: مفهوم التأمين الفلاحي

اصبح للتأمين الفلاحي دورا فعالا في مجهودات التنمية الفلاحية وذلك لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من تخفيف من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها الفلاح، ويعرف على أنه "الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها"، كما يعرف أيضا على أنه "وسيلة تهدف إلي تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الفلاحية.[2]

ويؤسس التأمين الفلاحي على مبدأ أساسي وهو بأن المنتج يقوم بتحويط المخاطر إلي شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف بقسط الخطر نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الاتفاق (الوثيقة) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر المتفق عليها.[3]

واستنادا إلي التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه أحد أنواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحين من الأخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع أقساط حجم الخطر المحتمل

[1] - معراج الجديدي، **محاضرات في القانون التأمين الجزائري**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص15.
[2] - سليمان السيد أحمد، التأمين الزراعي في السودان، تجربة احدى شركات التأمين الزراعي، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص40.
[3] - عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002- 2013، مداخلة ضمن ملتقي الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية التاسع يومي23-24 نوفمبر2014، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، ص03.

نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر اذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبروم بين شركة التأمين و المؤمن.

المطلب الثاني: أنواع التأمين الفلاحي و أهميته.

أولا: أنواع التأمين الفلاحي

تتعدد أنواع التأمين الفلاحي وتشمل ما يلي:

1- تأمين الناتج: ويتوفر في العادة للمحاصيل النباتية و المنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية الماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيه أكثر صعوبة وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع.[1]

2- تأمين الأسعار: وهو تأمين ضمان الحد الأدنى من الدخل للمزارعين، وهذا معمول به في البلدان المتقدمة و للمحاصيل التي تتوفر لها بورصة في بلد معين كالقهوة و القطن، بحيث تكون الأسعار معروفة بدقة وبصورة يومية. كما تقوم بعض الحكومات أحيانا بضمان الحد الأدنى من الأسعار و شراء الإنتاج من المزارعين وفقا لسعر محدد إذا انخفضت الأسعار عن ذلك السعر المحدد، وهذا معمول به في محاصيل الحبوب في البلدان التي لديها نقص كبير في احتياجاتها من الحبوب.[2]

3- تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من أكثر جاذبية للمزارعين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تأثر على الدخل المزارع بشكل

[1]- سليمان السيد أحمد، مرجع سابق، ص40.

[2]- فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد22، جامعة محمد خيضر، بسكرة: الجزائر، 2011، ص376.

مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلي حد كبير على كيفية إدارة المزارع لأعماله، بالإضافة إلي أن المزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات و تجديدات) هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزيع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة الأقساط مناسبة.[1]

4-تأمين العائد: هو خليط من تأمين الناتج و التأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حده، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة و العكس صحيح.[2]

ثانيا: أهمية التأمين الفلاحي.

تتمثل أهمية التأمين في إدارة المخاطر التي تعرض لها الفلاحين من خلال ما يلي:[3]
يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين.
يمكن التأمين بغرض درء المخاطر و التقليل الخسائر من نقل و توطين التقنية ويوفر الخبرة الفنية المدربة.

- ✓ يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد الأدنى من الدخل للفلاح و استقراره.
- ✓ يساعد على التوسع الفلاحي و الاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلي رفع الدخل القومي.
- ✓ يؤدي إلي الأمن الغذائي و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.
- ✓ يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته.
- ✓ يساعد على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعا من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد علي الفلاحة.

[1] -Maria bielza, Canéja et all: **risk managmenet and agricultrul insurance schemes in EUROPE,** Luxembourg, OFFICE FOR OFFICIAL PUBLICATIONS OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, 2008, P23.

[2] - سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل و إدارة المخاطر الزراعية في مصر**، معهد التخطيط القومي، مصر 2004، ص12.

[3] - عامر أسامة، مرجع سبق ذكره، ص53.

- ✓ يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث.
- ✓ يهيئ فرصة حقيقية للشراكة بين الفلاحين و القطاع الخاص من جهة و الحكومة من جهة أخرى.
- ✓ يحفظ كرامة الفلاح عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات و الإعانات والمنح.
- ✓ يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات الفلاحية على مستوي المزارع والسجلات فلاحية على مستوي الدولة و الشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة و مفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين و المحاصيل المؤمنة و تحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين .

المطلب الثالث: صعوبات التأمين في المخاطر الزراعية

من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها التطبيق السليم والمجدي لبرامج التامين الزراعي نجد :

1- الخطر الأخلاقي:

هو من أهم المخاطر التي تواجه التأمين الزراعي بمختلف أنواعه، إذ يقوم المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من المؤثرات المناخية، أو حماية حيواناته من الأمراض، لأنه يرى أن التعويض أكثر إغراء له، كما قد يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو في المحاصيل التي زرعها، أو أن يتأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات وغيرها.

2- الاختيار العكسي:

يعني أن يدخل في التأمين أصحاب المخاطر العالية ويتحاشاه ذوو المخاطر القليلة، وهذا يعني حصول شركة التأمين على أقساط قليلة وتكبدها لتعويضات كبيرة ، مما يؤدي إلى افلاس شركة التأمين.

3- استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة:

يحدث ذلك للدول النامية بصورة اكبر، عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على مؤسسة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة من مداخيلهم الأخرى.[1]

4- انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة لتطبيق برامج التأمين:

إن نجاح أي برنامج تأمين يقتصر في توفر قدر كاف من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم مبادئ ومتطلبات نجاح وأهمية التأمين، وأهمها تسديد الالتزامات المطلوبة في انتظار التعويضات، وأن تتوفر لدى جميع المعنيين الإحساس بالمسؤولية والشعور بأن نجاح مؤسسة التأمين لا يكون بمدى ما يحصلون عليه من تعويضات وإنما هو رهن بمدى تعاونهم ودعمهم لها.

5- ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ:

يتطلب نجاح أي برنامج للتأمين توفر سلسلة من الإحصائيات عن المناخ و الإنتاجية للمحاصيل المختلفة وقاعدة شاملة للبيانات عن كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية الزراعية.

6- ضعف القدرات الإدارية والتقنية وغياب التجربة التأمينية:

إن نجاح التأمين مرهون بقدرة الجهات المسؤولة على العمل وفق مبادئ الإدارة الرشيدة والمصداقية والعدل في التطبيق والتنفيذ.

7- تحصيل أقساط التأمين:

هي من أصعب وأخطر المشاكل التي تواجه شركات التأمين الزراعي، وخاصة عندما يكون التأمين إجباريا لجميع المزارعين، فتحصيل الأقساط يحتاج إلى متابعة

[1] - Ramiro Leurriez, assurance Agricole, 2009 La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement. Banque Mondiale 2009 .
siteresources.worldbank.org/.../Resources/Issue12_French_AssuranceAgricole.pdf.

مستمرة تنطوي على تكاليف إدارية عالية، وقد تكون هناك مماطلة من البعض أحيانا وعزوفا عن دفع الأقساط أحيانا أخرى ، مما يؤدي بوجود شركة التأمين للخطر[1].

[1]– مجدولين دهينية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر: بسكرة، 2017/2016، ص50.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلي تحديد طبيعة التأمين القائم على فكره التعاون، فهو عبارة عن تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين و السعي لتوفير الضمان والاستقرار لمن يلحق به ضرر وذلك عن طريق توزيع عبء هذا الخطر على الجميع.

كما تحدثنا عن التنمية الزراعية حيث تعرف على أنها عملية تحسين الإنتاج الزراعي كماً و نوعاً لتحقيق الأمن الغذائي و تقليل الاعتماد على الاستيراد، ومن بين أهدافها نذكر:

*تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء .

*تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

*التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة.

وأخيراً توصلنا على أن التأمين الزراعي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، وتكمن أهميته في :

*يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته.

*يؤدي إلي الأمن الغذائي و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

*يساعد على التوسع الفلاحي و الاستثمار في المناطق الريفية .

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لمجموعة من المستثمرين الفلاحيين

تمهيد

بعد أن تناولنا في الجانب النظري أهم الأسس النظرية لموضوع البحث، من خلال عرضنا لطبيعة التأمين ودوره في التنمية الزراعية، ومن أجل إثراء الموضوع وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة، سنقوم بدراسة ميدانية على بعض المستثمرات الفلاحية، والتي سنحاول من خلالها الوقوف على واقع المخاطر الزراعية وكيفية مواجهتها لدى الفلاحين محل الدراسة، كما سنقوم باختبار صحة الفرضيات التي وضعناها في مستهل بحثنا.

وفي الأخير عرض النتائج المتوصل إليها، و لهذا الغرض قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث أساسية تتمثل في:

- المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الثاني: التحليل البيانات ومناقشتها.
- المبحث الثالث: تحليل النتائج.

المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر.

يعد التأمين الفلاحي من أهم وسائل إدارة المخاطر في الجزائر لأنه من القطاعات الهامة و الحيوية في الاقتصاد الوطني، فالقطاع الفلاحي في الجزائر يحتاج كل الخدمات التي يقدمها التأمين الفلاحي، سواء تمثلت هذه بالحماية من المخاطر الفلاحية أو في التعويض، فالتأمين يشارك حتما في تحقيق مناخ اقتصادي أكثر استقرارا لكل من الأفراد و المؤسسات، وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال معرفة منتجات التأمين الفلاحي الجزائري، بالإضافة إلي معرفة الأخطار التي يغطيها سوق التأمين الفلاحي في الجزائر، و المؤسسات التأمينية الفلاحية في الجزائر، وكذلك معرفة تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال فترة من 2010-2017.

المطلب الأول: منتجات التأمين الفلاحي الجزائري

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة أهم منتجات التأمين الفلاحي كما يلي:

1-عرض منتجات التأمين الزراعي: سنقوم بعرض بعض منتجات التأمين الزراعي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA و الصندوق لجهوي للتعاون الفلاحي CRMA من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (01) يوضح أهم منتجات التأمين الزراعي.

التأمين على الإنتاج النباتي	التأمين على الإنتاج الحيواني	التأمين ضد المخاطر الصناعية
-التأمين الزراعي الشامل - التأمين الشامل النخيل - التأمين الشامل البطاطا - التأمين ضد البرد	-التأمين الشامل الأبقار - التأمين الشامل الأغنام - التأمين الشامل خيول - التأمين الشامل الجمال	-التأمين ضد الحريق و الانفجار - التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق

–التأمين ضد البرد و الحريق (معا) – التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل –تأمين أشجار الفاكهة – تأمين الشامل الطماطم –التأمين الشامل الزيتون – تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل دواجن – التأمين الشامل تربية النحل –التأمين الشامل ديك الرومي	تأمين الأخطار العادية
	التأمين على السيارات	–تأمين المسؤولية المدنية للمزارع – تأمين المسؤولية المدنية للفروسية – تأمين المسؤولية البيطرية
	–تأمين المقطورة – تأمين الجرارات و المعدات الزراعية – تأمين المعدات الزراعية المؤجرة	– تأمين متعدد الأخطار للسكان – تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

Source: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural Assurances Agricoles, 12/05/2018.

المطلب الثاني: عقود التأمين الفلاحي

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بشرح مختصر لبعض عقود التأمين الزراعي:

1- التأمين ضد البرد: تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الألي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش و البقول، و الأعلاف، و المحاصيل الصناعية و الخضروات و الأشجار، و الزهور، أو على البيوت البلاستيكية.[1]

2- التأمين ضد العواصف: تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية و التي تأدي إلي إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، وكذا الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية و المشاتل...إلخ.[2]

3- التأمين ضد الفيضانات: يضمن مقدار الخسارة في كمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانة لها، أو تسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضانات المياه البحر و الأنهار، الينابيع، البرك و البحيرات.

4- التأمين ضد الجليد: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات (البطاطا، البقوليات ...) و الأشجار المثمرة، و المشاتل.[3]

[1] -Boulahia Latifa, Contribution Des Assurance Agricoles Au Développent Rural Durable En Algérie, **Thèse De Magister Pour L'obtention Du Diplôme De Magister En Aménagement Du Territoire**, Université M'entourai- Constantine, 2008, p30.

[2] -Abderrahmane Bourrade, Offre Nationale En Matirai D'assurance Agricole, **Séminaire Sur Les Risques Agricoles-Assurance Et Réassurance**, 10 Juin 2007, Alger, p06.

[3] -عامر أسامة، مرجع سبق ذكره، ص05.

5- التأمين ضد الثلج: يغطي هذا العقد خسارة كمية الناتجة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلي تضرر المحاصيل .

6- التأمين ضد السيروكو: يضمن هذا العقد خسارة كمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة و الجافة، و التي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض، و الأشجار المثمرة.[1]

7- التأمين ضد الأمطار: يغطي هذا العقد خسائر كمية الناجمة عن سقوط الأمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها .

8- التأمين ضد الشمس: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة و الكروم مما يؤدي إلي احتراقها.[2]

9-التأمين ضد هلاك الحيوانات: مضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.

10- التأمين الشامل للدواجن: الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض و التسمم، وأوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين.[3]

المطلب الثالث: المؤسسات التأمينية الفلاحية في الجزائر

في هذا المطلب سنقسم المؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر إلي فرعين الفرع الأول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و الفرع الثاني المؤسسات التأمينية الأخرى.

---

[1]- فاطمة الزهراء طاهري، مرجع سبق ذكره، ص380.

[2]- الأمر رقم 95-07، المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13، 08-03-1995، ص11.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 64-72 الصادر في 2 ديسمبر المتضمن إنشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، الجزائر، العدد83، 1972، ص05.

أولا : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA.

1- تعريف ووظائف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 وذلك بموجب القانون 72-64 الصادر في 2 ديسمبر 1972، وهو مؤسسة تهدف إلي تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات، أو التعويض

على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.[1]

وقد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق إتحاد ثلاثة صناديق وهي:

1- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CRMA.

2- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA.

3- صندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR.

ومن بين وظائف هذا الصندوق ما يلي:

1- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحضي بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي و التأمين على الأملاك.

2- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء و تسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، العدد13، 1995، ص55.

بالإضافة إلي ما سبق إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وذلك لتدعيم الاستثمار الذي يبادر به الفلاحون و المربون، وتحسين وزيادة المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية.

3- تمويل المشاريع الفلاحة عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع الخطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي و صندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.

4- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الائتمان الإيجاري بواسطة شركة الائتمان الإيجاري الجزائري للأصول المنقولة SALEM وهي شركة ذات أسهم منظمة بالقوانين و التشريعات المعمول بها في الجزائر، لاسيما قانون 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالائتمان الإيجاري.

يبلغ رأسمال هذه الشركة 200 مليون دج موزعة كالتالي:

- 90% للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- 10% للشركة القابضة للميكانيك.

زبائن الشركة الائتمان الإيجاري:

- مشتركي صندوق التعاون الفلاحي.
- الفلاحون المستثمرون.
- البحريون، الصيادون.
- خواص، حرفيون، مهن حرة.
- مقاولون الصناعيون.

- تعاونيات.

2- تنظيم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

اعتمد الصندوق في تصميم هيكله و تسيير على الإطار القانوني وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي 95-97 الصادر في أفريل 1995 ومنه يتكون من[1]

- صناديق محلية CLMA.

- صناديق جهوية CRMA.

- صندوق الوطني CNMA.

وصناديق التعاون الفلاحي المشكلة من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، يمارسون مهامهم في قطاعات الفلاحة، الصيد، التربية السمكية...إلخ، الذين ينخرطون في إطارها ويشاركون بحصص اجتماعية مما يعطي لهم بصفة مشتركة.

- الصندوق المحلي: يتكون من مجلس الإدارة المكون من خمسة محافظين و عهدته أربعة سنوات.

- الصندوق الجهوي: يتكون من مجلس إدارة الصندوق الجهوي، الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

- الصندوق الوطني: يتكون من الجمعية العامة التي تضم رؤساء الصناديق الجهوية مجلس الإدارة الذي يضم تسعة محافظين معنيين من أعضاء الجمعية العامة، و المدير العام الذي يعين بمرسوم وباقتراح من وزير الفلاحة بعد استشارة مجلس الإدارة.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 90-185 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية، الجزائر، العدد 22، 1990، ص26.

ثانيا: مؤسسات تأمينية أخرى.

1- صندوق الضمان الفلاحي FGA

تأسس بمرسوم 82-87 المؤرخ في 1987/04/14 وهو مكلف بضمان و كفالة قروض الاستثمار و الاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل امتازا للفلاحة كي تحضي باستمرارية منح القروض لها ففي حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه يأدي بجدولتها تلقائيا، فصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق و الامتياز الثاني يمكن من إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية وضمان الصندوق الكافي.[1]

2- صندوق الضمان الفلاحي ضد الكوارث الفلاحية FGSAZ

تأسس نظريا بموجب المادة 20 من القانون المالية لسنة 1982 ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلي بعد مرور سنتين ونصف، وذلك بصدور مرسوم تنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/16، المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية و عملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين بنسبة 46% من قيمة الخسائر، نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم و ارتفاع قيمة الخسائر.

المادة 04 من المرسوم 90-158 المؤرخ في 1990/05/16 تتضمن مبادئ صندوق ضمان الكوارث الفلاحية حيث تشكل التعويضات في إطار هذا الصندوق مساعدة تقدمها السلطات العمومية في إطار التضامن الوطني اتجاه الفلاحين بحيث يكون

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 90-185 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية، مرجع سبق ذكره، ص26.

تشاطها حيويا، وهدف الصندوق هو التعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها.

المطلب الرابع : واقع التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2017/2004)

يعد التأمين من أهم عناصر التنمية الزراعية في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية لأن التعويضات تجعل دخل الفلاح أكثر استقراراً، فالفلاح الذي يتعرض لخسارة يتلقى تعويضاً يمكنه من معاودة نشاطه، كما أنها تشكل ضماناً للحصول على القروض فهي تزيد من ملاءة الفلاح، عير أنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل قدرت ب 1.30%

من سوق التأمين في سنة 2006،[1] وأكبر نسبة للتأمين الفلاحي سجلت في سنة 2002بسبب العدد الكبير من البرامج المدعمة من طرف البرنامج الوطني للدعم الفلاحي و التطوير الريفي و الممول من قبل الصندوق الجهوي CNMA و البنك التنمية الريفية BADR حيث كان تأمين شرط للاستفادة من التمويل المقدم من الجهتين، حيث بلغ التأمين الفلاحي 5%من سوق التأمين الكلي في سنة 2000، و 7.09% في 2001 .في السنوات الأخيرة ظهر متعاملان أخران في هذا السوق هما الشركة الوطنية للتأمين SAA والجزائرية للتأمين S2.(1) الجدول الموالي يوضح نسبة رقم أعمال التأمين الفلاحي إلي إجمالي رقم الأعمال قطاع التأمين:

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 90-185 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية، الجزائر، العدد22، 1990، ص26.

جدول رقم (02): رقم أعمال قطاع التأمين وحصة التأمين الفلاحي به 2004 – 2017

الوحدة: مليار دج

السنة	رقم أعمال قطاع التأمين (1)	رقم أعمال التأمين الفلاحي (2)	النسبة (2)/(1)%
2004	36.91	0.993	2.69
2005	41.75	0.780	1.87
2006	46.54	0.604	1.30
2007	53.63	0.544	1.01
2008	67.66	0.759	1.12
2009	77.05	1.044	1.34
2010	81.08	1.237	1.53
2011	87.32	1.626	1.86
2012	90.66	2.244	2.26
2013	99.38	2.972	2.45
2014	107.74	2.766	2.567
2015	113.96	4.2	3.96
2016	133.9	3.37	2.51
2017	101.74	2.1	2.06

1-Source: Conseil National Des Assurances ,Le Marche Algérien Des Assurances En 2011, 2017, P03.

Ttp://Www.cna.Dz/Content/Downloade /9271/58993/Version/1/File/Notes

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع التأمين ككل عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004-2017 ، غير أن التأمين الفلاحي يبقى ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وخلال السنوات الأولي نلاحظ تراجع ليبلغ سنة 2007. 544 مليون دج وهو أدني مستوي عرفه التأمين الفلاحي خلال الفترة 2004-2017.

حقق قطاع التأمينات الفلاحية مبلغ 759 مليون دينار سنة 2008 مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر ب 39.44% مقارنة مع سنة 2007.

كما نلاحظ أيضا أن التأمين الفلاحي يشهد ارتفاعا ملحوظا بعد سنة 2008، وذلك لأسباب عدة من بينها نذكر ما يلي:

1- ارتباط المخاطر الفلاحية بالمتغيرات المناخية، وهي مرشحة للاستمرار .

2- الاهتمام المتزايد بالزراعة، وكذلك بنوعية البيئة الفلاحية يجعل التأمين أحد مكونات العملية الانتاجية.

3- تطوير نماذج تأمين فلاحي عملية ومغرية للمؤمن له، مثل التأمين على المؤشر وربط التأمين بالاقتراض مثلا.

المبحث الثاني: تحليل البيانات و مناقشة الفرضيات

بعد استرجاع الاستمارات وتفريغها بواسطة برنامج Spss الإحصائي، نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل محاور الاستبيان وما يحتويه من أسئلة التي تخدم الموضوع.

المطلب الأول: تحليل محور البيانات العامة ومناقشة الفرضية العامة.

قراءة خصائص بعينة الدراسة:

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	17	%42
من 30 إلى 40 سنة	13	%33
أكثر من 40 سنة	10	%25
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 17 فردا يمثلون الذين كانت معدلات أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة بلغت 42%، أما الذين تراوحت أعمارهم ما بين 30 إلى 40 سنة فقد بلغ عددهم 13 فردا بنسبة قدرت بـ 33%، في حين أن الذين فاقت معدلات أعمارهم عن 40 سنة فقد بلغ عددهم 10 فردا بنسبة قدرت بـ 25%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

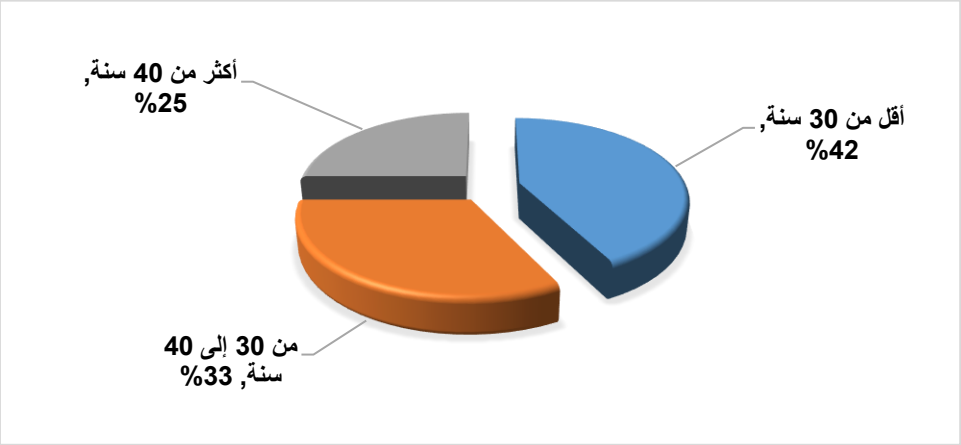

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03)

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من الابتدائي	6	%15
إبتدائي	8	%20
متوسط	20	%50
ثانوي	4	%10
جامعي	2	%5
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 6 أفراد يمثلون الذين كان مستواهم أقل من الابتدائي بنسبة بلغت 15%، أما الذين لديهم مستوى إبتدائي فقد بلغ عددهم 8 أفراد بنسبة قدرت بـ 20%، في حين أن الذين كان مستواهم متوسط فقد بلغ عددهم 20 فردا بنسبة قدرت بـ 50%، أما

الذين لهم مستوى ثانوي فقد بلغ عددهم 4 أفراد بنسبة قدرت بـ 10%، وفي الأخير الذين كان مستواهم جامعي وهم فردين بنسبة 5%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

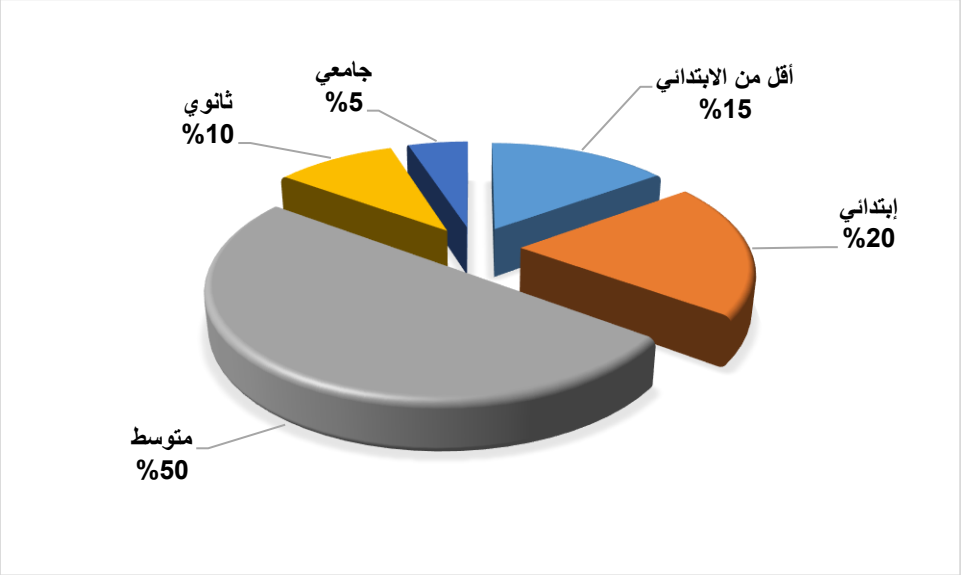

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(4).

الجدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل

الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 25%	3	%7
من 25 %إلى 50%	13	%32
من 50% إلى% 75	15	%38
من% 75 إلى% 100	9	%23
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1 .

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 3 أفراد يمثلون الذين كان دخلهم أقل من 25% بنسبة بلغت 7%، أما الذين لديهم دخل مابين 25% و50% فقد بلغ عددهم 13 فردا بنسبة قدرت بـ 32%، في حين أن الذين كان دخلهم بين 50% و75% فقد بلغ عددهم 15 فردا بنسبة قدرت بـ 38%، أما الذين لهم دخل من 75% إلى 100% فقد بلغ عددهم 9 أفراد بنسبة قدرت بـ 23%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (06).

الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل

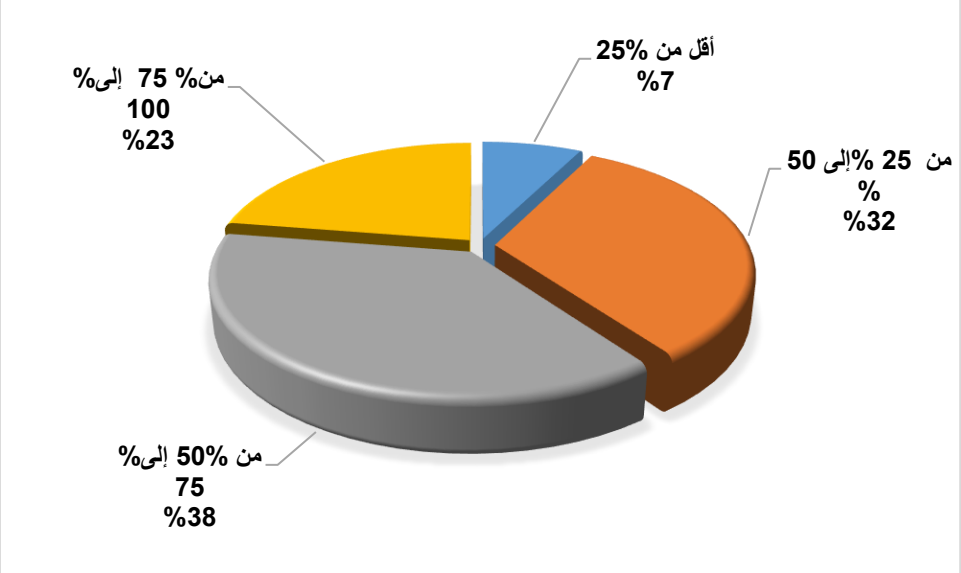

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد معطيات الجدول رقم (05).

الجدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير منطقة السكن

منطقة السكن	التكرارات	النسبة المئوية
عمرانية	15	%37
ريفية	25	%63
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss .

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 15 فردا يمثلون الذين كانت يقطنون في المناطق العمرانية بنسبة بلغت 37%، في حين أن الذين يقطنون في الأرياف فقد بلغ عددهم 25 فردا بنسبة قدرت بـ 63%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير منطقة السكن

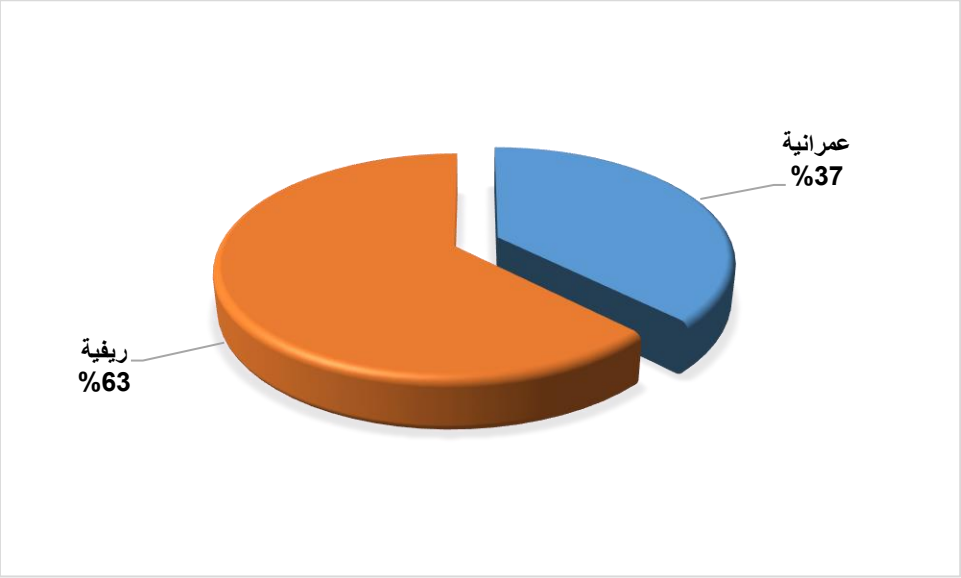

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

الجدول رقم (07) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

الأقدمية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	%20
من 5 إلى 10 سنوات	12	%30
من 11 إلى 15 سنة	14	%35
أكثر من 15 سنة	6	%15
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss1.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 8 أفراد يمثلون الذين قلت معدلات أقدميتهم عن 5 سنوات بنسبة بلغت 20%، أما الذين تراوحت أقدميتمهم ما بين 5 إلى 10 سنة فقد بلغ عددهم 12 فردا بنسبة قدرت بـ 30%، أما الذين تراوحت أقدميتمهم ما بين 11 إلى 15 سنة فقد بلغ عددهم 14 فردا بنسبة قدرت بـ 35%، في حين أن الذين فاقت معدلات أقدميتمهم عن 15 سنة فقد بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة قدرت بـ 25%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (08).

الشكل رقم (08) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

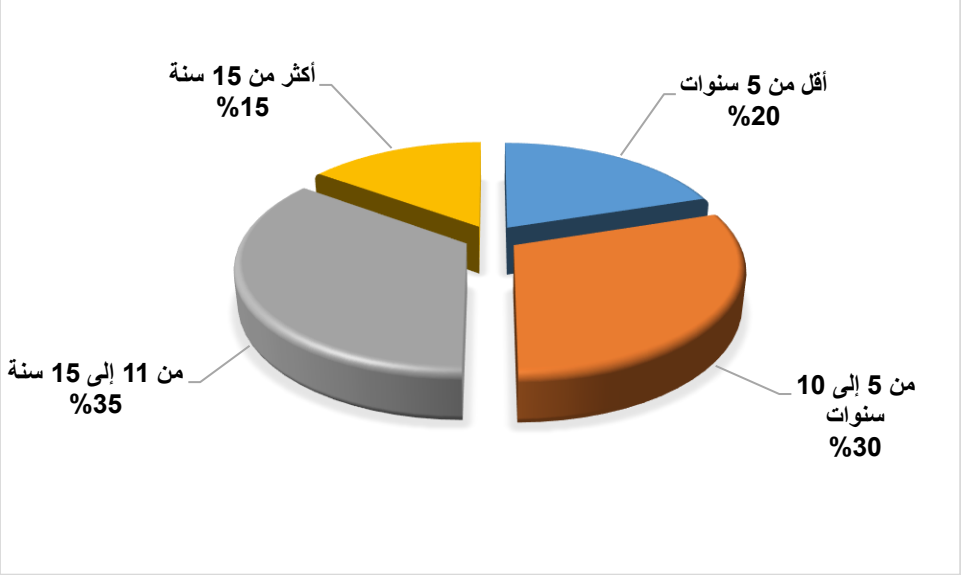

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

الجدول رقم (08) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)

انت تمتلك بطاقة فلاح	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	28	%70
لا	12	%30
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss1

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 28 فردا يمثلون الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بـ "نعم" بنسبة بلغت 70%، في حين أن الذين كانت إجابته بـ "لا" فقد بلغ عددهم 12 فردا بنسبة قدرت بـ 30%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (09).

الشكل رقم (09) يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)

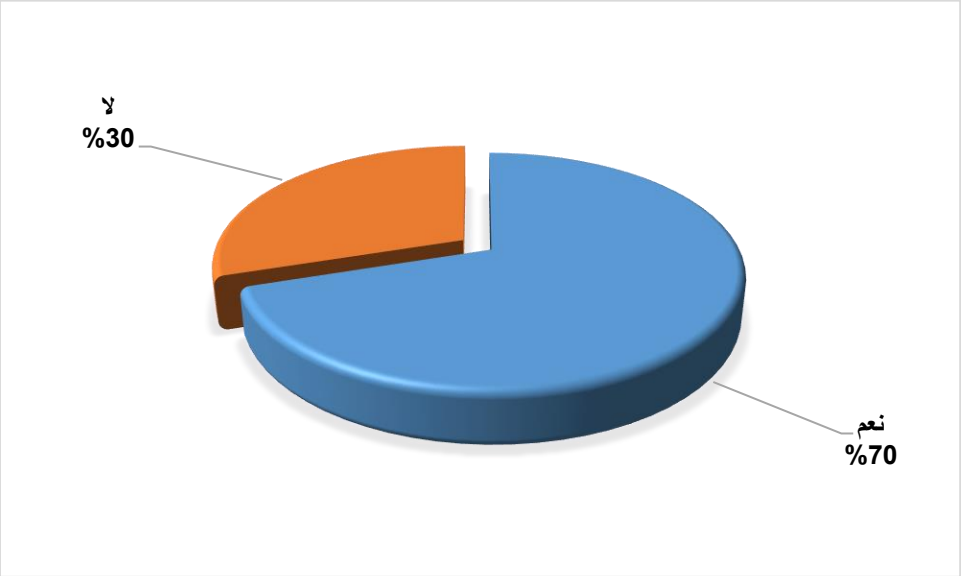

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08).

الجدول رقم (09) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)

هل انت مؤمن من الاخطار الفلاحية	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	7	%17
لا	33	%83
الإجمالي	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فردا، نلاحظ أن 7 أفراد يمثلون الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بـ "نعم" بنسبة بلغت 17%، في حين أن الذين كانت إجابته بـ "لا" فقد بلغ عددهم 33 فردا بنسبة قدرت بـ 83%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10) يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)

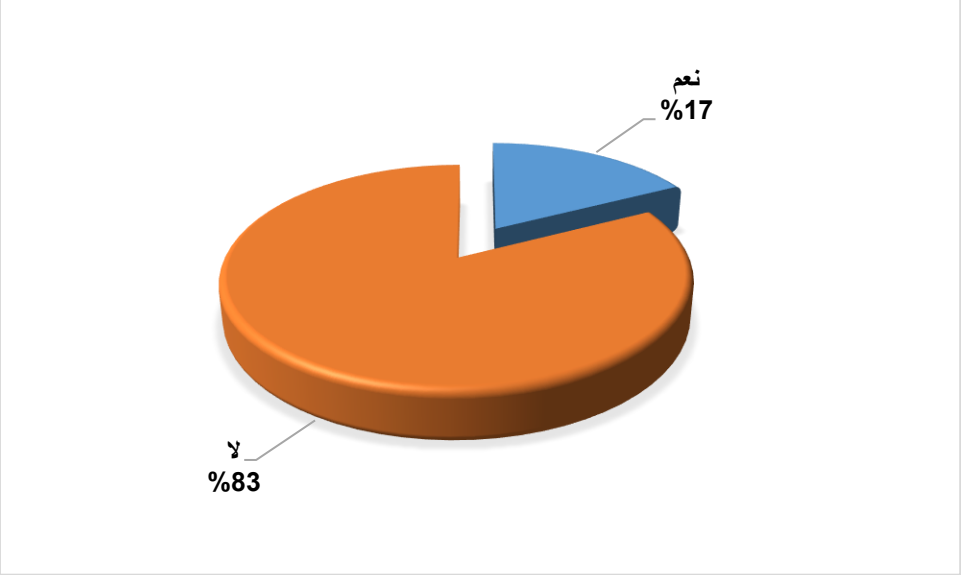

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة:

نصت الفرضية العامة لهاته الدراسة على: " **يساهم التأمين الفلاحي بدرجة كبيرة في تنمية القطاع الزراعي من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين**"، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (T) بالنسبة للعينة الواحدة والقائم على أساس تقدير الفرق بين متوسط إستجابات أفراد العينة والمتوسط النظري للاستبيان، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح درجة مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي

الاستبيان	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	40	117	110.42	7.365	39	-5.646	0.000	دال عند 0.01

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (10) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على استبيان **(التأمين الفلاحي)** والذي بلغ (110.42) أنه أدنى تماما من المتوسط النظري للمقياس والمقدر بـ 117، بناء عليه ليس هناك دور كبير للتأمن الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي من وجهة نظر أفراد العينة، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (5,64-) وهي قيمة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01) وهذا يعني أن الفروق لصالح المتوسط النظري للاستبيان، وبالتالي فإن هذه النتيجة تعارض فرضية البحث العامة والقائلة " **يساهم التأمين الفلاحي بدرجة كبيرة في تنمية القطاع الزراعي من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين**"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

المطلب الثاني: تحليل محور واقع المخاطر الزراعية وكيفية ادارتها

بالنسبة لعبارات المحور الاول (واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها)

تم ترتيب عبارات المحور الاول حسب درجة تشبعها عن طريق إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الرقم	عبارات المحور الأول (واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها)	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	انت تعيش في منطقة خطر	40	2.27	1.240
02	تؤثر المخاطر التالية سلبا على الإنتاج الزراعي: الأوبئة- الأمراض – المناخ- سعر البيع	40	2.07	0.858
03	تؤثر المخاطر المناخية التالية سلبا على الإنتاج: الجفاف –الأمطار زائدة – الحرارة- الاصقيع –البرد	40	2.52	1.085
04	تتكرر المخاطر التالية بشكل دوري: الجفاف- الأمطار زائدة –الحرارة- الصقيع – البرد- الرياح	40	2.45	0.875

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الاول (واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها) نلاحظ أن كل العبارات في تشبعاتها عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت منخفضة فكلها تنتمي إلى المجال (1.80-2.60) وبالتالي يمكن القول بأن واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها منخفض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11) يوضح ترتيب عبارات المحور الاول حسب متوسطاتها الحسابية

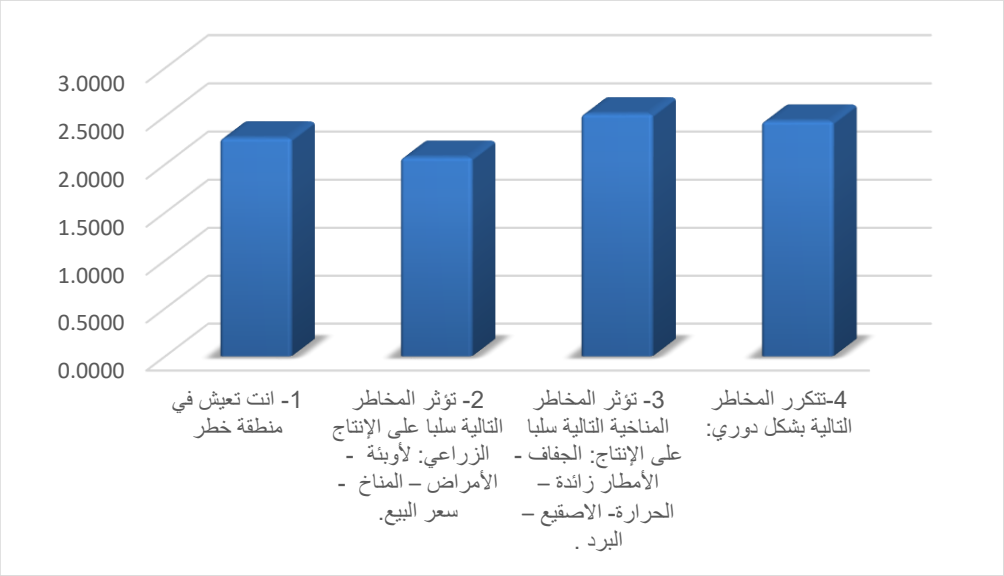

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

2- بالنسبة للفرضية الثانية:

نصت الفرضية الأولى لهاته الدراسة على: " **يتم إدارة المخاطر بشكل إيجابي من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين**"، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (T) بالنسبة للعينة الواحدة، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح وجهات نظر أفراد العينة في كيفية إدارة المخاطر								
المحور الأول	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	40	12	9.32	2.129	39	-7.946	0.000	دال عند 0.01

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss .

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (11) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الاول **(واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها)** والذي بلغ (9.32) أنه أدنى تماما من المتوسط النظري لهذا المحور والمقدر بـ 12، بناء عليه فأن إدارة المخاطر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تتم بشكل سلبي، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (7,94-) وهي قيمة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01) وهذا يعني أن الفروق لصالح المتوسط النظري للمحور الأول، وبالتالي فإن هذه النتيجة تعارض فرضية البحث الثانية والقائلة " **يتم إدارة المخاطر بشكل إيجابي من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين**"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

المطلب الثالث: تحليل محور موقف الفلاحين من التأمين الفلاحي

1- بالنسبة لعبارات المحور الثاني (موقف الفلاح من التأمين)

تم ترتيب عبارات المحور الثاني حسب درجة تشبعها عن طريق إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الرقم	عبارات المحور الثاني (موقف الفلاح من التأمين)	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	لا شيء (لا تعيد تكوين الأصول الضائعة)	40	3.30	1.304
02	استعمال المدخرات الشخصية	40	2.17	0.930
03	السعي للحصول على وظيفة اضافية	40	3.07	1.308
04	بيع الحيوانات	40	2.47	1.339
05	بيع كل أو جزء من الأرض	40	3.75	1.334
06	السعي للحصول على مساعدات مالية من طرف الأقارب الحكومة بدون ارجاعها	40	4.17	1.174
07	الاقتراض من الأصحاب ا ولأقارب بدون فوائد	40	2.60	0.900
08	الاقتراض من البنوك	40	2.97	1.367
09	بيع المعدات الفلاحية	40	2.15	0.921

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss .

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثاني (موقف الفلاح من التأمين) نلاحظ أن العبارات رقم (2، 4، 7، 9) في تشبعاتها عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت منخفضة فكلها تنتمي إلى المجال (1.80- 2.60) أما العبارات رقم (1، 3، 8) كانت تشبعاتها متوسطة وتنتمي إلى المجال (2.60-3,40) في حين نجد أن العبارتين (5، 6) كانت تشبعاته مرتفعة وتنتمي إلى المجال (3.40-4.20) وبالتالي يمكن القول بأن هناك تحفضات في موقف الفلاح من التأمين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (12) يوضح ترتيب عبارات المحور الثاني حسب متوسطاتها الحسابية

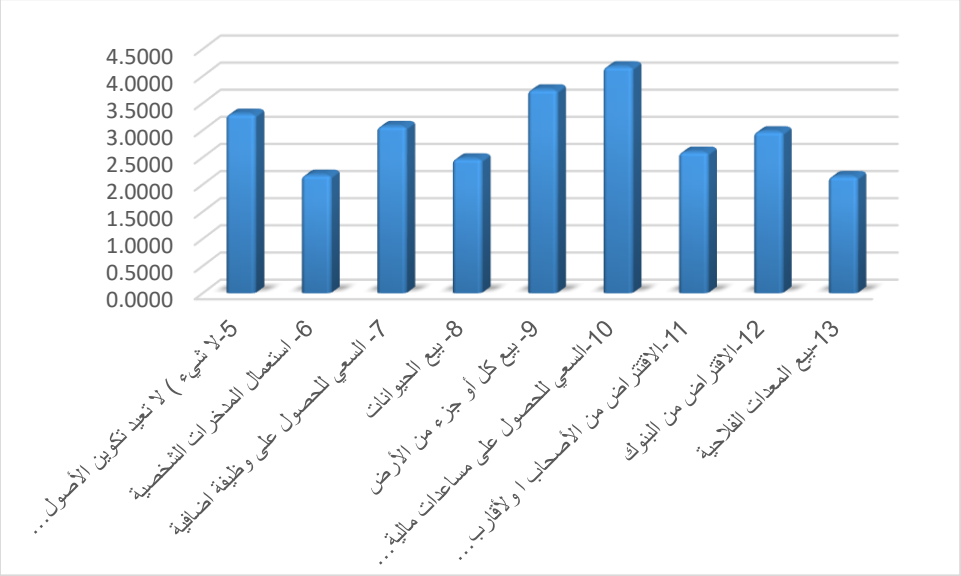

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

2- بالنسبة للفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة لهاته الدراسة على: " **موقف الفلاح من التأمين الفلاحي إيجابي من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين**، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (T) بالنسبة للعينة الواحدة، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) يوضح موقف الفلاح من وجهة نظر أفراد العينة في التأمين الفلاحي

المحور الثاني	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	40	27	26.67	3.116	39	-0.660	0.513	غير دال

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (12) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني **(موقف الفلاح من التأمين الفلاحي)** والذي بلغ (26.67) أنه أدنى بقليل

من المتوسط النظري للمقياس والمقدر بـ 27، بناء عليه فإن هناك تحفض فيما يخص موقف الفلاح من التأمين الفلاحي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وهذا ما أكدته قيمة "T" والتي بلغت (0,66-) وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وهذا يعني أنه لا توجد فروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري للمحور الثاني، وبالتالي فإن هذه النتيجة تعارض فرضية البحث الثالثة والقائلة " **موقف الفلاح من التأمين الفلاحي إيجابي من وجهة نظر المستثمرين الفلاحين**"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

المطلب الرابع: تحليل محور الاستعداد للتجاوب مع التأمين الفلاحي

1- بالنسبة لعبارات المحور الثالث (الابداع الانتاجي والأداء الوظيفي)

تم ترتيب عبارات المحور الثالث حسب درجة تشبعها عن طريق إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الرقم	عبارات المحور الثالث (إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي)	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	لا أعرف الكثير عن التأمين الفلاحي	40	2.00	0.847
02	لا نحتاج التأمين الفلاحي طالما لم تحدث كارثة	40	2.40	0.955
03	أعتقد أنه لا بأس إن اشتريت وثيقة تأمين فلاحي لسنة ولم يحدث شيء	40	2.47	1.413
04	التأمين الفلاحي هو مضيعة للمال	40	2.47	0.960
05	التأمين الفلاحي شيء خاص بالأغنياء	40	2.62	0.867
06	التأمين الفلاحي ضروري لحماية المزارعين و محاصيلهم	40	2.30	0.790
07	شركات التأمين الفلاحي بعيدة جدا عن مقر السكن	40	2.55	0.503
08	التأمين الفلاحي باهض الثمن	40	2.80	1.381
09	شركات التأمين الفلاحي تقوم بجعل عملية التعويض سهلة	40	3.55	1.501
10	شركات التأمين الفلاحي تحاول التحايل عليك فيم يخص التعويض	40	2.67	1.118

11	عملية التأمين الفلاحي معقدة جدا	40	2.90	1.172
12	عملية التعويض سريعة	40	2.42	0.957
13	سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي إذا كان السعر منخفض	40	2.52	0.986
14	سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي إذا كان مدعما من طرف الدولة	40	2.72	1.260
15	أفضل دفع أقساط التأمين الفلاحي دفعة واحدة	40	3.67	1.347
16	سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي حتي وإن كانت الشروط كثيرة	40	3.30	1.324
17	لن أقوم بشراء وثيقة التأمين الفلاحي إذا كانت الشركة بعيدة	40	3.30	1.399
18	طالما إني مؤمن لن أخسر مستقبلا	40	3.40	1.354
19	بما أنني مؤمن سأقوم باستثمار كل أموالي	40	3.67	1.347
20	سأتوجه إلى القروض الاستثمارية لأنني لن أخسر مهما كان الأمر	40	3.40	1.335
21	سأقوم بشراء أو كراء أرض زراعية جديدة	40	3.02	1.458
22	التأمين الفلاحي يشجع على شراء رؤوس الماشية	40	2.87	1.202
23	سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الإنتاج	40	3.00	1.198
24	سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر	40	2.52	1.109
25	سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه	40	2.87	1.180
26	أعتقد أن الدخل يبقى ثابتا أو يزيد بما أنني مؤمن من الخسارة	40	2.95	1.357

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحور الثالث (إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي) نلاحظ أن العبارات أرقام (1، 2، 3، 4، 6، 7، 12، 13، 24) في تشبعاتها عن طريق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت منخفضة فكلها تنتمي إلى المجال (1.80-2.60)، أما العبارات أرقام (5، 8، 10، 11، 14، 15، 16، 20، 21، 22، 25، 26) كانت تشبعاتها متوسطة وتنتمي إلى المجال (2.60-3.40) ونلاحظ أن هناك 5 عبارات هي (9، 15، 18، 19، 20) كانت تشبعاتها مرتفعة وتنتمي إلى المجال (3.40-4.20)، وعموما يمكن القول بأن

إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي منخفض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (13) يوضح ترتيب عبارات المحور الثالث حسب متوسطاتها الحسابية

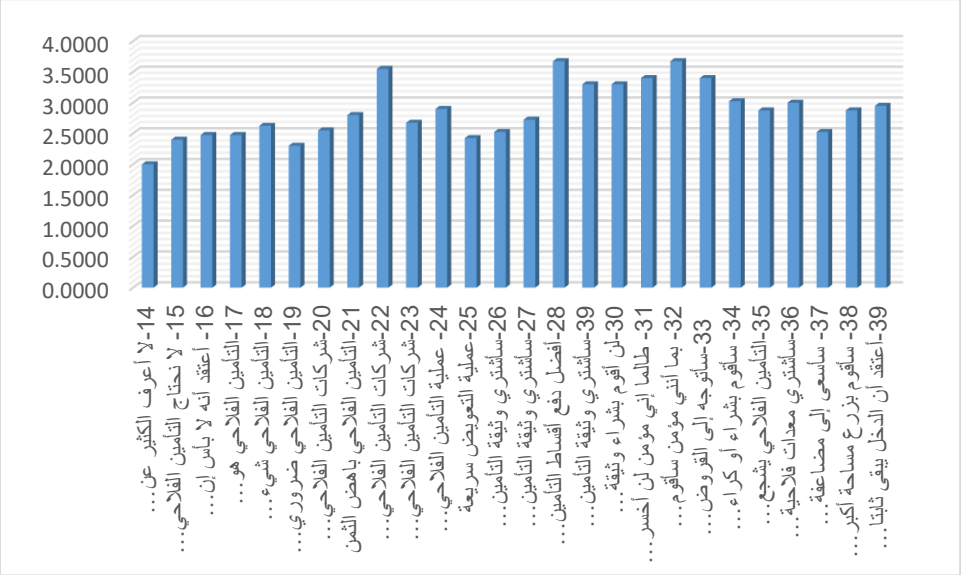

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه.

2- بالنسبة للفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة لهاته الدراسة على: " **درجة إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي مرتفعة من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين**"، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (**T**) بالنسبة للعينة الواحدة، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) يوضح درجة إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي								
المحور الثالث	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	40	78	74.42	6.500	39	-3.478	0.001	دال عند 0.01

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss1

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (13) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على مقياس **(إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي)** والذي بلغ (74.42) أنه أدنى تماما من المتوسط النظري للمقياس والمقدر بـ 78، بناء عليه ليس هناك دور إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وهذا ما أكدته قيمة "T " والتي بلغت (3,47-) وهي قيمة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01) وهذا يعني أن الفروق لصالح المتوسط النظري للمحور الثالث، وبالتالي فإن هذه النتيجة تعارض فرضية البحث الرابعة والقائلة " **درجة إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي مرتفعة من وجهة نظر المستثمرين الفلاحيين** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

المبحث الثالث: تحليل نتائج بيانات

بعد عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية على عينة من المستثمرات الفلاحية في ولاية المسيلة، ومناقشتها على ضوء الفرضيات، توصلنا إلى العديد من النتائج والحقائق المتعلقة بدور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي والتي يمكن عرضها .

المطلب الأول :النتائج المتعلقة بواقع المخاطر الزراعية و كيفية مواجهة الكوارث لدى العينة محل الدراسة.

1- يواجه الفلاحون الناشطون في مجال تربية المواشي في العينة محل الدراسة المخاطر الزراعية على اختلاف أنواعها، إلا أن المخاطر المناخية وبالتحديد الجفاف والحرارة تؤثر بشكل واضح على الإنتاج الزراعي وذلك سوآءا من خلال شدة وقوة الخطر أو من خلال التردد والتكرار الدوري لهاته المخاطر.

2-في ظل غياب أدوات لإدارة المخاطر الوقائية أو القبلية يضطر معظم الفلاحون محل الدراسة إلى الاعتماد على الخيارات المستقبلية أو البعدية، فلحظة وقوع الخطر كل منهم يتبع استراتيجية معينة للخروج من الأزمة إما عن طريق الاقتراض من الأشخاص أو بيع الحيوانات طبعا بعد استنفاد كل المدخرات الشخصية وفي نفس الوقت البحث عن وظيفة اضافية حتي يتمكن من تنويع مصادر الدخل الخاصة به، إلا أن الشيء الملاحظ هو عدم التوجه إلى البنوك وأغلب الأفراد أكدوا لنا أنهم لا يتعاملون أساسا مع البنوك لعدة أسباب، بينما خيار بيع جزء من الأراض كوسيلة لإعادة تمويل نشاطه فهو أمر من المستحيلات.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بالموقف من التأمين والمشاكل التي تواجه الفلاحين محل الدراسة.

1- بالرغم من إدراك الفلاحين محل الدراسة للقيمة المضافة لعملية التأمين والتي من شانها أن تضمن لهم تغطية من المخاطر الزراعية من خلال إجاباتهم، إلا أنهم يعترفون بجهلهم لعمق العملية في حد ذاتها، حيث أنهم لم يتلقوا تعليم أولي للمبادئ العامة للتأمين.

2-بالرغم من الهشاشة التي يعاني منها الفلاحون محل الدراسة سوآءا على مستوى الدخل، حيث أنهم ينتمون إلى طبقة الأفراد ذوي الدخل الضعيف أو على مستوى حجم المخاطر التي تواجههم إلا أنهم غير مؤمنين، وذلك يعود لمحدودية دخلهم حيث إلتمسنا من خلال اجاباتهم أنهم يعانون مشكل السعر بالدرجة الأولى ناهيك عن التعقيدات على مستوى التعويض.

المطلب الثالث :النتائج المتعلقة مدى الاستعداد للتجاوب مع التأمين الفلاحي.

1-تجاوب الفلاحون محل الدراسة بشكل جد واضح مع فكرة التأمين الفلاحي من خلال الميول إلى خصائصه، وأكثر من ذلك في حال دعم أقساط التأمين من طرف الدولة مقرونا ببساطة وثيقة التأمين.

2-يسعى الفلاحون من خلال قراراتهم الفرضية المبنية على ضرورة التأمين إلى التوجه إلى الاستثمار على أساس أن التأمين يضمن لهم على الأقل عدم الخسارة، مما يمهد لهم

أرضية زلجة لزيادة مداخيلهم من خلال زيادة الإنتاج وبالتالي تنمية القطاع الزراعي، ويؤمن أغلب الفلاحون محل الدراسة بهذه الفكرة.

خلاصة الفصل:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، تمكنا من تسليط الضوء على حال الفلاحين في ظل غياب التأمين الفلاحي من خلال مواجهتهم للمخاطر الزراعية وكيفية تأثيرها على الإنتاج الزراعي، حيث تأكدنا بالنتائج الملموسة

أن أفراد العينة يعانون الهشاشة على مستوى المواجهة من خلال ردود الأفعال بعد وقوع الكوارث، في حين أنه ومن خلال دراسة فرضية لقدرة التأمين الفلاحي على تغيير الوضع، وذلك بالتأثير على قرارات الفلاحين المستقبلية، إلتمسنا عدم تجاوب لدى العينة بمعنى أنه في حالة توفير التأمين الفلاحي ولعب دوره كأداة لإدارة المخاطر لا يؤثر بالشكل الايجابي على تنمية القطاع الزراعي.

خاتمـــــــــــة

خاتمة عامة:

لقد تبين لنا بشكل جلي من خلال دراستنا للجانب النظري، أن التأمين الفلاحي وبالرغم من أنه ليس حلا سحريا، إلا أنه يعتبر حلا واعدا لتحسين حياة الناس الذين يعتمد مصيرهم على القطاع الزراعي من جهة والحفاض على الأقل على ثبات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى.

تعددت التقارير الإحصائية معاناة الجزائر من المخاطر الزراعية المتكررة خلال السنوات السابقة، وفي ظل غياب وسائل فعالة لإدارة هاته المخاطر، نجد أن الإنتاج الزراعي يتأثر بشكل قوي نتيجة لوقوع الكوارث ما يؤدي إلى هشاشة القطاع الزراعي والتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية الوطنية، غير أنه تشكل المستثمرات الفلاحية نواة القطاع الزراعي، هذه الأخير التي تعاني من الهشاشة والضعف على مستوى مواجهة المخاطر الزراعية التي من شأنها العصف بنشاط الأفراد كذا تحطيم المؤسسات الإنتاجية وتوجيه البلد نحو سياسات الاستيراد.

نتائج الدراسة:

مما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– أصبح من الضرورة القصوى استحداث النظام التأميني في الجزائر بحيث يسمح بتغلغل التأمين عموما والتأمين الزراعي خاوصا، بهدف توفير تغطية تأمينية فعالة للأفراد أسفل الهرم باعتباره كوسيلة قبلية لإدارة المخاطر.

– من واجب التأمين الفلاحي أن يلعب دورا أساسيا في تنمية القطاع الزراعي، غير أنه لا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود منه دون تدخل الدولة، حيث يتطلب منها إنشاء إطار تنظيمي الملائم لتطوير التأمين على المستوى العالي من أجل توفير حلول وطنية تعتمد على استراتيجيات استباقية للمخاطر.

لقد ارتكز الأساس الفكري للجانب التطبيقي لدراستنا بناءا على المزيج بين الواقع والخيال، حيث وفي ظل غياب التأمين الزراعي أساسا في الجزائر، عمدنا إلى تسليط الضوء على عينة من الفلاحين، من خلال تشخيص المخاطر الزراعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، و كيفية مواجهتها كذا المشاكل التي تعيقهم من التوجه إلى اقتناء وثائق التأمين الفلاحي، في حين أن اعتمدنا الأسلوب الفرضي محاولة منا لجس النبض لدى هؤلاء الفلاحين حول نظرتهم لفكرة التأمين الفلاحي، و كذا مدى استعدادهم لتغيير قراراتهم نحو الأفضل في حالة توفير التغطية التي تنطوي تحت منتجات التأمين الفلاحي، بعد

معالجتنا لهذه الإشكالية، أقل ما يمكن قوله أننا التمسنا مدى عمق موضوع التأمين وخاوصا في المجال الزراعي.

اختبار الفرضيات:

-بالنسبة للفرضية الأولي فقد تم تحديد مفهوم كل من التأمين الفلاحي و التنمية الزراعية وذلك من خلال الجانب النظري في الفصل الأول.

- بالنسبة للفرضية الثانية فقد تم رفضها، وهذا الرفض نتيجة وجود علاقة عكسية بين المحور الأول من الاستبيان المتمثل في واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها مع المستثمرين الفلاحيين، حيث سلطنا الضوء إليه في الفصل الثاني من المذكرة من خلال المبحث الثاني .

- بالنسبة للفرضية الثالثة تم رفضها، وهذا الرفض نتيجة وجود علاقة سلبية بين المحور الثاني من الاستبيان تحت عنوان موقف الفلاح من التأمين الفلاحي مع أراء المستثمرين الفلاحيين، ويعود هذا الرفض للفرضية نتيجة وجود صعوبات أو معوقات للتأمين الفلاحي تم ذكرها في المطلب الثالث من المبحث الثالث في الفصل الأول وكذا المبحث الثاني من الفصل الثاني.

- بالنسبة للفرضية الرابعة تم رفضها، وهذا الرفض يعكس العلاقة السلبية بين المحور الرابع من الاستبيان و المتمثل في إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي مع أراء المستثمرين الفلاحيين، وتبرير هذا الرفض للفرضية نتيجة عدم ثقة المستثمرين الفلاحيين

بشركات التأمين أو عدم وعي المستثمرين الفلاحيين للتأمين من المخاطر الفلاحية، وهذا ما أكدته نتائج المبحث الثاني من الفصل الثاني.

مقترحات الدراسة:

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها، تم الخروج بالعديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد الدولة الجزائرية على التوجه نحو تنمية القطاع الزراع و استغلاله لتحقيق القفزة النوعية في الاقتصاد والتي يمكن سردها كما يلي:

-هناك العديد من الأساليب المستعملة لمواجهة المخاطر الزراعية، مها تنويع المزارع محاصيله ومنتجاته بالإضافة إلى أساليب التعويض المباشر كصناديق الضمان أو صناديق الكوارث، أو الدعم غير الحكومي المنظم الذي يقدم لمجابهة الكوارث الزراعية، إلا أن التجارب تشير أن التأمين الزراعي هو الاداة الأكثر فعالية بين هذه الأساليب من حيث عدالته في توزيع الأعباء وتنظيمه للدور الحكومي أو الرسمي لدعم هذا القطاع.

2-دعم وتشجيع الدراسات الميدانية المسحية والأكاديمية في مجال التأمين الفلاحي على مستوى القطر الجزائري وذلك من الأجل الوصول إلى أكبر كم من المعلومات والبيانات التي من شانها أن تعيننا على تصميم الإطار التقني لبرنامج التأمين الزراعي.

3-استحداث الإطار التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر، ويتم تحديد منتجات تأمينية خاصة بالقطاع الزراعي.

4-تنسيق المؤسسات الحكومية المعنية مع شركات التأمين الخاصة لتوفير هذا النوع من التأمين بالاعتماد على التأمين القائم على أساس الضرر في البداية، على أن يتم تطوير هذا الأسلوب ليصبح وفقا للمؤشرات المناخية، عندما تتوفر محطات اصاد كافية كفؤة في جميع المناطق المؤمن عليها.

5-دعم الدولة للمزارعين الساعين لشراء وثائق تأمين من خلال المساهمة بدفع ما لا يقل عن 50% من كافة أقساط التأمين لضمان استدامة المؤسسة التأمينية وزيادة الاقتبال على التأمين، وذلك أسوة بما معمول به في البلدان النامية و المتقدمة التي لديها برنامج تأمين زراعي.

6-التخطيط الاستراتيجي لكيفية تغطية مخاطر الجفاف و الحرارة لكونها من المخاطر الزراعية الأكثر تكلفة.

7-المساهمة الفاعلة في الوصول إلى أكبر عديد من المستهدفين في المناطق الريفية والوصول إلى عمق الطبقات الهشة في المناطق النائية.

8-تبني سياسة التأمين الفلاحي في سياق الهدف الأوسع لسياسة الشمول المالي.

9-إنشاء نظام يتميز بالمرونة بهدف توزيع منتجات التأمين الفلاحي.

10-تصميم تدابير أو إجراءات مناسبة لعمليات تقدير الخسائر، وإقرار التعويضات، وتدريب المقيمين والتواجد الميداني الكافي.

11-وضع أطر تنظيمية ملائمة لتطوير قنوات توزيع جديدة أقل تكلفة في إطار التأمين الفلاحي.

أفاق الدراسة:

يمكن أن تكون أفاق الدراسات الجديدة علي النحو التالي:

1- دور التأمين الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني.

2- استراتيجيات تنمية قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر.

3- واقع وأفاق التأمين الفلاحي في الجزائر.

4- دور التأمين المصغر في تفعيل النشاط الزراعي.

وفي الأخير أتمني أن أكون قد وفقت في إثراء المادة العلمية حول موضوع التأمين الفلاحي، ويبقي الجهد في الأخير جهد إنسان، فالكمال لله، والله ولي التوفيق.

المراجـــــــع

قائمة المراجع:

أولا. الكتب:

1- أبي الفضل هاني بن فتحي، **التأمين أنواعه المعاصرة**، دار العصماء، ط1، دمشق: سوريا ، 2009؛

2- زياد رمضان، **مبادئ التأمين**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان: الأردن ؛

3- عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان ، 1980؛

4- المعهد المالي، **مدخل إلي أساسيات التأمين**، الرياض: المملكة العربية السعودية ، 2016؛

5- منير الهندي ابراهيم، **إدارة المنشأة المالية و أسواق المال**، توزيع منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية: مصر، 2005؛

6- عبد الإله نعمة، جعفر، **محاسبة المنشأة المالية**، دار حنين، عمان: الأردن ، 1996؛

7- عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين دراسة حقيقية مقارنة منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت: لبنان ، 2010؛

8- معراج جديدي، **مدخل لدراسة نظام التأمين الجزائري**، دوان المطبوعات الجزائرية، ط3، الجزائر، 2003؛

9- أحمد أبو بكر، وليد السيفو، **إدارة الخطر و التأمين**، اليازوري للنشر و التوزيع، عمان: الأردن، 2009؛

10- سليم علي الوردي، **إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الإلكترونية، مكتبة التأمين العراقي، منشورات مصباح كمال، 2016؛

11- راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية**، المؤرخ في 09 أوت 1980، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛

12- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مختار محمود الهانسى، **دراسات في التأمين التجاري و الاجتماعي**، دار الجامعة لطباعة و النشر، ط1، الاسكندرية: مصر ، 1990؛

13- مختار محمود الهاشمي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر و التأمين**، دار الجامعية، الإسكندرية: مصر ، 2001؛

14- معراج الجديدي، **محاضرات في القانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2007؛

15- سليمان السيد أحمد، **التأمين الزراعي في السودان**، تجربة احدى شركات التأمين الزراعي، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009؛

16- سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل و إدارة المخاطر الزراعية في مصر**، معهد التخطيط القومي، مصر 2004؛

17- عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه و أنواعه**، دار أسامة للتوزيع و النشر، ط1، عمان: الأردن، 2008؛

18- أحمد أبو سعود، **عقد التأمين بين النظرية و التطبيق**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية: مصر، 2008؛

19- محمد صريفي، **رياضيات التأمين**، مؤسسة حوريس الدولية للنشر و التوزيع، ط1، الاسكندرية: مصر، 2005؛

20- سلامة عبد الله، **الخطر و التأمين**، الاصول العلمية و العملية، دار النهضة العربية القاهرة، ط4، الاسكندرية: مصر ، 1994؛

21- فايز أحمد عبد الرحمن، **التأمين في الاسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2006؛

22- علي مشقابة و أخرون، **إدارة السجن و التأمين**، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان: الأردن، 2003؛

23- شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، **الأصول العلمية و العملية للخطر و التأمين**، ط1، كلية المجتمع-جامعة الملك سعود: المملكة العربية السعودية، 2012؛

24- سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل و إدارة المخاطر الزراعية في مصر**، معهد التخطيط القومي، مصر، 2004؛

ثانيا. الرسائل العلمية:

25-مجدولين دهينية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: الجزائر، 2017/2016؛

26- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3: الجزائر، 2012؛

27- عزاوزي أعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: الجزائر، 2005؛

28-فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ، قسنطينة: الجزائر ، 2008؛

29- علي حسن خليفة الحاج، المشاكل و المعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي، مذكرة ماجيستير منشورة-معهد البحوث و الدراسات الإنمائية- جامعة خرطوم، خرطوم: السودان ، 2008؛

ثالثا. الملتقيات و المؤتمرات:

30-عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013، مداخلة ضمن ملتقي الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية التاسع يومي23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف؛

31- عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011؛

32- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقي العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الادارية يومي 25 و 28جانفي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2015؛

رابعا. الجرائد و المجلات:

33- عبد الحليم، أحمد فؤاد، التأمينات الزراعية نشأتها و تطورها، مجلة الحارس، القاهرة، مصر، العدد30، 1974؛

34- فاطمة الزهراء طاهري: دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد22، جامعة محمد خيضر، بسكرة: الجزائر، 2011؛

35- سالم عبد الحسن رسن، التنمية الزراعية المستدامة...خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارة و الاقتصادية –المحور الاقتصادي- جامعة القادسية، المجلد13، العدد2، 2011؛

36- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خضير، بسكرة: الجزائر، العدد12، ديسمبر 2012؛

خامسا. القوانين و المراسيم:

37- أمر رقم 95-07، المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13، 08-03-1995؛

38- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 64-72 الصادر في 2 ديسمبر المتضمن إنشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، الجزائر، العدد83، 1972؛

39- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، العدد13، 1995؛

40- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 90-185 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية، الجزائر، العدد 22، 1990؛

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

1-Alain tossait, tomas Bechar, Michal fomenteur, Stéphane menart assurance **(comptabilité règlementation, actuariat)**, Ed, ECONOMICA, fronce, 2000؛

2- Maria bielza, Canéja et all: **risk managmenet and agricultrul insurance schemes in EUROPE,** Luxembourg, OFFICE FOR OFFICIAL PUBLICATIONS OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, 2008؛

3 -Abderrahmane Bourrade, Offre Nationale En Matirai D'assurance Agricole, Séminaire Sur Les Risques Agricoles-Assurance Et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger؛

4- Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Le renouveau agricole et rurale en marche: revue et perspectives , mai 2012؛

5- Boulahia Latifa, Contribution Des Assurance Agricoles Au Développent Rural Durable En Algérie, Thèse De Magister Pour L'obtention Du Diplôme De Magister En Aménagement Du Territoire, Université M'entourai- Constantine, 2008؛

مواقع الانترنت

1- Ttp://Www.cna.Dz/Content/Downloade /9271/58993/Version/1/File/Notes

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: طبيعة التأمين ودوره في التنمية الزراعية	
تمهيد	09
المبحث الأول: عموميات حول التأمين	10
المطلب الأول: نشأة التأمين و مفهومه	10
المطلب الثاني: أنواع التأمين والمبادئ القانونية له	13
المطلب الثالث: مفهوم عقد التأمين خصائصه و عناصره	18
المبحث الثاني: التنمية الزراعية	21
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنمية الزراعية	21
المطلب الثاني: مقومات التنمية الزراعية	24
المطلب الثالث: سياسات دعم الزراعي في الجزائر	26
المبحث الثالث: أساسيات التأمين الفلاحي	33
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين الفلاحي	33
المطلب الثاني: أنواع التأمين الفلاحي و أهميته	36
المطلب الثالث: مزايا و صعوبات التأمين في المخاطر الزراعية	38
الفصل الثاني: دراسة حالة لمستثمرات الفلاحية في ولاية المسيلة دائرة الخبانة	
تمهيد	43
المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر	44
المطلب الأول: منتجات التأمين الفلاحي الجزائري	44
المطلب الثاني: عقود التأمين الفلاحي	46
المطلب الثالث: المؤسسات التأمينية الفلاحية في الجزائر	48
المطلب الرابع: واقع التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)	52
المبحث الثاني: تحليل البيانات و مناقشة الفرضيات	54
المطلب الأول: تحليل محور البيانات العامة ومناقشة الفرضية العامة	54
المطلب الثاني: تحليل محور واقع المخاطر الزراعية وكيفية ادارتها.	64
المطلب الثالث: تحليل محور موقف الفلاحين من التأمين الفلاحي	66
المطلب الرابع: تحليل محور الاستعداد للتجاوب مع التأمين الفلاحي	69

المبحث الثالث: تحليل نتائج بيانات.	72
المطلب الأول :النتائج المتعلقة بواقع المخاطر الزراعية و كيفية مواجهة الكوارث لدى العينة محل الدراسة.	73
المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بالموقف من التأمين والمشاكل التي تواجه الفلاحين محل الدراسة.	74
المطلب الثالث :النتائج المتعلقة مدى الاستعداد للتجاوب مع التأمين الفلاحي.	74
الخلاصة	76
خاتمة	
النتائج	78
نتائج اختبار الفرضيات	79
الاقتراحات	81
أفاق البحث	83
قائمة المراجع	85
فهرس البحث	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (01)	يوضح أهم منتجات التأمين الزراعي.	44
جدول رقم (02)	رقم أعمال قطاع التأمين وحصة التأمين الفلاحي به 2004 – 2017	53
الجدول رقم (03)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	55
الجدول رقم (04)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	56
الجدول رقم (05)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل	57
الجدول رقم (06)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير منطقة السكن	59
الجدول رقم (07)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	60
الجدول رقم (08)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)	61
الجدول رقم (09)	يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)	62
الجدول رقم (10)	يوضح درجة مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي	63
الجدول رقم (11)	يوضح وجهات نظر أفراد العينة في كيفية إدارة المخاطر	66
الجدول رقم (12)	يوضح موقف الفلاح من وجهة نظر أفراد العينة في التأمين الفلاحي	68
الجدول رقم (13)	يوضح درجة استعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي	72

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	29
الشكل رقم (02)	التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية.	30
الشكل رقم (03)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014.	32
الشكل رقم (04)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	56
الشكل رقم (05)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	57
الشكل رقم (06)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل	58
الشكل رقم (07)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير منطقة السكن	59
الشكل رقم (08)	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	61
الشكل رقم (09)	يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)	62
الشكل رقم (10)	يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)	63
الشكل رقم (11)	يوضح ترتيب عبارات المحور الاول حسب متوسطاتها الحسابية	65
الشكل رقم (12)	يوضح ترتيب عبارات المحور الثاني حسب متوسطاتها الحسابية	68
الشكل رقم (13)	يوضح ترتيب عبارات المحور الثالث حسب متوسطاتها الحسابية	71

الملاحـــــــــــــ

ق

ملحق نتائج الدراسة

أولا/ خصائص العينة: مستثمرين فلاحيين

Table de fréquences

العمر			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	أقل من 30 سنة	17	42.5
	من 30 إلى 40 سنة	13	32.5
	أكثر من 40 سنة	10	25.0
	Total	40	100.0
المؤهل العلمي			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	أقل من الابتدائي	6	15.0
	إبتدائي	8	20.0
	متوسط	20	50.0
	ثانوي	4	10.0
	جامعي	2	5.0
	Total	40	100.0
الدخل			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	أقل من 25%	3	7.5
	من 25 %إلى 50 %	13	32.5
	من 50% إلى% 75	15	37.5
	من% 75 إلى% 100	9	22.5
	Total	40	100.0
منطقة السكن			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	عمرانية	15	37.5
	ريفية	25	62.5
	Total	40	100.0
الأقدمية			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	أقل من 5 سنوات	8	20.0
	من 5 إلى 10 سنوات	12	30.0
	من 11 إلى 15 سنة	14	35.0
	أكثر من 15 سنة	6	15.0
	Total	40	100.0
انت تمتلك بطاقة فلاح			
		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	28	70.0
	لا	12	30.0
	Total	40	100.0
هل انت مؤمن من الاخطار الفلاحية			

		Fréquence	Pourcentage
Valide	نعم	7	17.5
	لا	33	82.5
	Total	40	100.0

ملحق رقم (1)

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة المسيلة : محمد بوضياف

تخصص اقتصاد تأمينات

استبيان عن التأمين الفلاحي

أخي الفاضل، أختي الفاضلة ... تحية طيبة

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان كمتطلب أساسي في إطار التحضير لمذكرة تخرج ماستر آملين من سيادتكم المحترمة ا ولموقرة التعاون معنا لاستكمال هذه الدراسة والتكرم بالإجابة على فقرات هذا الاستبيان وذلك بوضع الاشارة (X) في المكان المناسب .نعلمكم أن المعلومات التي سيتم جمعها سوف نتعامل مها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نقدر شاكرين تعاونكم الصادق معنا ومساهمتكم في خدمة البحث العلمي و المعرفة.

.

تقبلوا منا فائق الشكر و التقدير

الطالب

زابي المختار

أولا :البيانات العامة

1– الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2– العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30سنة إلى 40 سنة ☐ كثر من 40 سنة ☐

3– المستوى التعليمي :أقل من ابتدائي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ دراسات عليا ☐

4– أنت تعتمد على الدخل من النشاط الفلاحي بنسبة(%) :

أقل من 25% ☐ من 25 %إلى 50 % ☐ من 50% إلى% 75 ☐

من% 75 إلى% 100 ☐

5– منطقة السكن : عمرانية ☐ ريفية ☐

6– عدد سنوات الخدمة :أقل من 5 سنوات ☐ من 5–10 ☐ من 11–15 ☐

من 16–20 ☐ أكثر من 20 سنة ☐

7– أنت تمتلك بطاقة فلاح : نعم ☐ لا ☐

8 –هل أنت مؤمن من الأخطار الفلاحية : نعم ☐ لا ☐

العبارات	بدائل الإجابة				
	أوافق لحد ما	أوافق	اوافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة
1- انت تعيش في منطقة خطر					
2- تؤثر المخاطر التالية سلبا على الإنتاج الزراعي: الأوبئة - الأمراض – المناخ - سعر البيع.					
3- تؤثر المخاطر المناخية التالية سلبا على الإنتاج: الجفاف- الأمطار زائدة– الحرارة- الاصقيع– البرد .					
4-تتكرر المخاطر التالية بشكل دوري: الجفاف- الأمطار زائدة –الحرارة- الصقيع– البرد- الرياح					
بعد وقوع الخطر تقوم ب:					
5-لا شيء (لا تعيد تكوين الأصول الضائعة)					
6- استعمال المدخرات الشخصية					
7- السعي للحصول على وظيفة اضافية					
8- بيع الحيوانات					
9- بيع كل أو جزء من الأرض					
10-السعي للحصول على مساعدات مالية من طرف الأقارب الحكومة . . .بدون ارجاعها					
11-الاقتراض من الأصحاب ا ولأقارب بدون فوائد					
12-الاقتراض من البنوك					
13-بيع المعدات الفلاحية					
أنت تقول:					
14-لا أعرف الكثير عن التأمين الفلاحي					

15- لا نحتاج التأمين الفلاحي طالما لم تحدث كارثة					
16- أعتقد أنه لا بأس إن اشتريت وثيقة تأمين فلاحي لسنة ولم يحدث شيء					
17-التأمين الفلاحي هو مضيعة للمال					
18-التأمين الفلاحي شيء خاص بالأغنياء					
19-التأمين الفلاحي ضروري لحماية المزارعين و محاصيلهم					
20-شركات التأمين الفلاحي بعيدة جدا عن مقر السكن					
21-التأمين الفلاحي باهض الثمن					
22-شركات التأمين الفلاحي تقوم بجعل عملية التعويض سهلة					
23-شركات التأمين الفلاحي تحاول التحايل عليك فيم يخص التعويض					
24- عملية التأمين الفلاحي معقدة جدا					
25-عملية التعويض سريعة					
26-سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي إذا كان السعر منخفض					
27-سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي إذا كان مدعما من طرف الدولة					
28-أفضل دفع أقساط التأمين الفلاحي دفعة واحدة					
39-سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي حتي وإن كانت الشروط كثيرة					
30-لن أقوم بشراء وثيقة التأمين الفلاحي إذا كانت الشركة بعيدة					
31- طالما إني مؤمن لن أخسر مستقبلا					
32- بما أنني مؤمن سأقوم باستثمار كل أموالي					

33-سأتوجه إلى القروض الاستثمارية لأنني لن أخسر مهما كان الأمر					
34- سأقوم بشراء أو كراء أرض زراعية جديدة					
35-التأمين الفلاحي يشجع على شراء رؤوس الماشية لأني محمي في حالة المرض او الموت					
36-سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الإنتاج					
37- سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر					
38- سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه					
39-أعتقد أن الدخل يبقى ثابتا أو يزيد بما أنني مؤمن من الخسارة					

ملحق رقم (02)

ثانيا/ نتائج الفرضيات:

الفرضية العامة: "يساهم التأمين الفلاحي بدرجة كبيرة في تنمية القطاع الزراعي

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
دور التأمين الفلاحي ككل	40	110.4250	7.36550	1.16459
Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 117			
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
دور التأمين الفلاحي ككل	-5.646	39	0.000	-6.57500

الفرضية الثانية: يتم إدارة المخاطر بشكل إيجابي

Caractéristiques

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
انت تعيش في منطقة خطر	40	2.2750	1.24009
سعر - الأمراض – المناخ - تؤثر المخاطر التالية سلبا على الإنتاج الزراعي لأوبئة البيع.	40	2.0750	0.85896
الأمطار زائدة –الحرارة- -تؤثر المخاطر المناخية التالية سلبا على الإنتاج الجفاف الاصقيع –البرد.	40	2.5250	1.08575
تتكرر المخاطر التالية بشكل دوري:	40	2.4500	0.87560

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها	40	9.3250	2.12901	0.33663
Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 12			
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
واقع إدارة المخاطر وكيفية إدارتها	-7.946	39	0.000	-2.67500

الفرضية الثالثة: موقف الفلاح من التأمين الفلاحي إيجابي

Caractéristiques

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
5-لا شيء) لا تعيد تكوين الأصول الضائعة(	40	3.3000	1.30482
6- استعمال المدخرات الشخصية	40	2.1750	0.93060
7- السعي للحصول على وظيفة اضافية	40	3.0750	1.30850
8- بيع الحيوانات	40	2.4750	1.33949
9- بيع كل أو جزء من الأرض	40	3.7500	1.33493
10-بدون ارجاعها . . .السعي للحصول على مساعدات مالية من طرف الأقارب الحكومة	40	4.1750	1.17424
11-الاقتتراض من الأصحاب ا ولأقارب بدون فوائد	40	2.6000	0.90014
12-الاقتراض من البنوك	40	2.9750	1.36790
13-بيع المعدات الفلاحية	40	2.1500	0.92126

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
موقف الفلاح من التأمين	40	26.6750	3.11644	0.49275
Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 27			
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
موقف الفلاح من التأمين	-0.660	39	0.513	-0.32500

الفرضية الرابعة: درجة استعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي مرتفعة

Caractéristiques

Statistiques descriptives			
	N	Moyen	Eca typ
14-لا أعرف الكثير عن التأمين الفلاحي	40	2.0000	0.84732
15- لا نحتاج التأمين الفلاحي طالما لم تحدث كارثة	40	2.4000	0.95542
16- أعتقد أنه لا بأس إن اشتريت وثيقة تأمين فلاحي لسنة ولم يحدث شيء	40	2.4750	1.41399
17-التأمين الفلاحي هو مضيعة للمال	40	2.4750	0.96044
18-التأمين الفلاحي شيء خاص بالأغنياء	40	2.6250	0.86787
19-التأمين الفلاحي ضروري لحماية المزارعين و محاصيلهم	40	2.3000	0.79097
20-شركات التأمين الفلاحي بعيدة جدا عن مقر السكن	40	2.5500	0.50383
21-التأمين الفلاحي باهض الثمن	40	2.8000	1.38119
22-شركات التأمين الفلاحي تقوم بجعل عملية التعويض سهلة	40	3.5500	1.50128
23-شركات التأمين الفلاحي تحاول التحايل عليك فيم يخص التعويض	40	2.6750	1.11832
24- عملية التأمين الفلاحي معقدة جدا	40	2.9000	1.17233
25-عملية التعويض سريعة	40	2.4250	0.95776
26-سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي إذا كان السعر منخفض	40	2.5250	0.98677
27-سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي إذا كان مدعما من طرف الدولة	40	2.7250	1.26060
28-أفضل دفع أقساط التأمين الفلاحي دفعة واحدة	40	3.6750	1.34712
39-سأشتري وثيقة التأمين الفلاحي حتي وإن كانت الشروط كثيرة	40	3.3000	1.32433
30-لن أقوم بشراء وثيقة التأمين الفلاحي إذا كانت الشركة بعيدة	40	3.3000	1.39963
31- طالما إني مؤمن لن أخسر مستقبلا	40	3.4000	1.35495
32- بما أنني مؤمن سأقوم باستثمار كل أموالي	40	3.6750	1.34712
33-سأتوجه إلى القروض الاستثمارية لأنني لن أخسر مهما كان الأمر	40	3.4000	1.33589
34- سأقوم بشراء أو كراء أرض زراعية جديدة	40	3.0250	1.45862
35-التأمين الفلاحي يشجع على شراء رؤوس الماشية لأني محمي في حالة المرض او الموت	40	2.8750	1.20229
36-سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الإنتاج	40	3.0000	1.19829
37- سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر	40	2.5250	1.10911
38- سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه	40	2.8750	1.18078
39-أعتقد أن الدخل يبقى ثابتا أو يزيد بما أنني مؤمن من الخسارة	40	2.9500	1.35779

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي	40	74.4250	6.50005	1.02775
Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 78			
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
إستعداد الفلاح للتجاوب مع التأمين الفلاحي	-3.478	39	0.001	-3.57500

الملخص:

إن الهدف الأساسي من هذ العمل هو دراسة دور و مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بمناقشة الأطر النظرية للبحث التي احتوت المقاربات التالية : عموميات حول التأمين، التنمية الزراعية ، أساسيات التأمين الفلاحي وذلك من خلال الفصل الأول من الدراسة، لنعرج بعد ذلك لمحاولة بحث إمكانية مساهمة التأمين الفلاحي على النشاط الفلاحي لدى مجموعة من المستثمرات الفلاحية في ولاية المسيلة، من خلال اختيار عينة تشكلت من 40 مستثمرة تزاول نشاطها بولاية المسيلة، دائرة الخبانة، بلدية الخبانة، قرية بئر هني.

و قد اعتمدنا لتحقيق هذا الغرض الاستبيان كأداة أساسية، وللتمكن من الحصول على نتائج ذات دلالة اعتمدنا الأسلوب الاحصائي من خلال جملة من المؤشرات على غرار :التكرارات ،المتوسطات، معاملات الارتباط ومعادلات الارتباط الخطي، وقتد توصلت الدراسة إلى عدم تحقيق الفرضيات، حيث اتضح أنه لا توجد استعدادات لدى العينة المدروسة من المستثمرات فيما يخص ادراكهم لمساهمة التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي .

الكلمات المفتاحية :التأمين، التأمين الفلاحي، تنمية زراعية، مستثمرات فلاحية

Résumé:

L'objectif principal de ce travail est d'étudier le rôle et la contribution de l'assurance agricole dans le développement du secteur agricole. Après cela, il a essayé d'étudier la possibilité de la contribution de l'assurance agricole à l'activité agricole d'un groupe d'investisseurs agricoles dans l'Etat de Mesila, à travers la sélection d'un échantillon de 40 investisseurs engagés dans l'Etat de Msela, Al-Khabana,

Pour ce faire, nous avons adopté le questionnaire comme un outil essentiel: pour obtenir des résultats significatifs, nous avons adopté la méthode statistique à travers un certain nombre d'indicateurs: fréquences, moyennes, coefficients de corrélation, équations de corrélation linéaire et fréquence. Il y a des préparations dans l'échantillon étudié d'investisseurs féminins concernant leur compréhension de la contribution de l'assurance agricole dans le développement du secteur agricole.

Mots-clés: assurance, assurance agricole, développement agricole, investisseurs agricoles